الاصل الحقوقي لانظمة حكم الثورات الديمقراطية والتمادي في التطبيق

أ.م.د. محمد صابر كريم
كلية العلوم السياسية-جامعة السليمانية

لقد أصبحت قضية الحقوق والحريات الفردية في قمة الإهتمامات الفكرية الفلسفية لدى أغلب مفكري ومنظري الحقبة الجديدة المعروفة بالحقبة الأنوارية، مما ساهمت في ظهور جدل وحوار عميقين أثرت على مجمل التيارات الفكرية الفلسفية السائدة في العصرين الحديث والمعاصر، وما يدعم هذه الحقيقة هي عمق وكبر المساحة التي إحتلتها هذه القضية والتأثير المتولد عنها، بحيث جعلتها تضع ثقلها الكبير والقوي على الحركات والنضالات السياإجتماعية الناشئة في بدايات الحقبة المعروفة بالحداثة من العصر الحديث، ولاسيما أهم تلك المساحات النضالية والتي تمثلت في الثورات الديمقراطية المندلعة ضد أهم مراكز حكم المَلَكيات المُستَبِدة، هكذا هيمنت هذه القضية وبقوة على أنظمة الحكم الجديدة التي جاءت بها تلك الثورات، وإنعكست على أحد أهم المبادء الرئيسة لأغلب دساتير هذه الأنظمة والمواثيق وإعلانات الحقوق الصادرة عنها، بل والأصل في قيامها.

لكن ونظراً لأنّ أنظمة الحكم في الديمقراطيات التمثيلية مارست عمليات كبت وإضطهاد إجتماإقتصادي وإجتماسياسي عميقين وعلى مدى عقود بحق أفراد الطبقات والشرائح الدنيا وفئات إجتماعية معينة ومكونات عرقية، فقد تمخضت عنها ظهور ونشأة حركات نضالية عدة، تحولت بعضها إلى إنتفاضات وثورات طبقية وإجتماعية ضد بنية وأسس النظام السياسي برمتها في هذه الدول، ولاسيما الصناعيات المتقدمة، وهذا مادفعت بالقوى الحاكمة فيها بإعادة النظر في سياساتها القمعية وممارساتها الإضطهادية تجاه أفراد تلك الطبقات والفئات والمكونات العرقية، والتي تجسدت في إجراء إصلاحات سياسية مهمة وصدور لوائح وإعلانات الحقوق بحيث تخفف من حدة ووطأة الإضطهاد والحرمان هذه، وتضع حداً لها، ومن ثم توسيع الحقوق والحريات الممنوحة بحيث تشمل أكبر وأوسع قطاع سكاني من هذه المجتمعات، ولو حصلت ذلك بعد فترة زمنية طويلة، لكن ذلك لم يحل دون إستمرار تلك الممارسات والسياسات بشكل أو بآخر وفي مديات وأطر أخرى،ما جعلت خاصية التمادي عن التحقيق السليم والتام لتلك الحقوق باقية ومستمرة.

Abstract

The individual right and liberty were in the top concern of most thinkers and theoretician thought-philosophy of the new epoch which known as Enlightenment epoch, of what be contributed in appearing deepest controversial and dialogue had been affective on all prevailing thought-philosophical trends in both modern and contemporary age, and which advocated this fact is the extensive huge area of what occupied this issue seized and its impacts. So that made it laid its massive heaviness on the socio-politician movement and struggles raised in maturing epoch which known by modernity of modern age, particularly significant struggle area in which stand in the democracy revolution inflamed against chief government centers of tyrannical monarchial. Thus this issue assertive in scarcely on the new government systems which created by these revolutions, and it had been reflected on the chief doctrine for most these systems constitutional and also the right bill and convention emanated from them, even its fundamental or vital in aroused it.

But and due to that the government systems in the representative democracy executed deepest socio-economical actions oppressed and repressed actions for many decades against lower class, social sections, specific social factions and racial components individuals, these action possibly lead to consist and emerge many struggles movement which some of them transferred to social and classification revolutions or uprising against the politician system structure and its essential, in these countries, particularly the progressive industrials. In consequences of that, this factor had been pushed the authorities forces to review their repression polices and oppressed action on those classes, sections and racial groups, in which incarnated huge assuming political reforms, emanated bill and declarations, of what reduce those oppressed and possession, and then adopt restrict it. Thus and in order to extend the affordable rights and liberties in such to be include huge and wider population sectors in these societies, even it had been taken after long term of epoch, however, it wasn't became the hurdle in front of continuation of practicing policies in any ways, frames or paces. Therefore, this situation maintain the right for implementation and withdrawal of these rights.

الكلمات المفتاحية :الحقوق ،انظمة الحكم ،الثورات ،الديمقراطية ،التطبيق .

المقدمة

تشكل قيام الثورات الديمقراطية في الدول الأوروبية المتقدمة والولايات المتحدة الأمريكية أو ما يعرف بالدول الصناعية المتقدمة، من أهم الأحداث السياسية التي عرفتها العصر الحديث وأكثرها تأثيراً على مجمل الأوضاع والمساحات الأخرى فيها، لاسيما السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. حيث قامت على أثر تلك الثورات ظهور أنظمة سياسية جديدة بدأت تتأسس لنظام حكم جديد فيها، على نحو شكلت إنقطاع شبه كلي لما كانت سائدة من قبل، ولاسيما العصر الوسيط، من أنظمة مَلَكية مطلقة ومستبدة. وكانت هناك عدة قضايا ومسائل رئيسة ومهمة عملت بوصفها محرك ودوافع أساسية وحقيقية عند المساهمين الرئيسيين فيها، إحتلت قضايا الحقوق والحريات الفردية مكانة بارزة ومساحة حيوية ضمن تلك القضايا والمسائل، هذا إن لم نقل بأن الحقوق والحريات هذه، كانت المحرك الرئيس من وراء حدوث تلك الثورات.

مع عدم إمكان تهميش العامل الطبقي بوصفها من العوامل الرئيسة الأخرى من وراء إندلاع وقيام تلك الثورات الديمقراطية، ولاسيما مساهمة الطبقات والشرائح الدنيا والمُضطَهدة فيها، لكن صعود التيار(أي التيار الطبقي الحامل لأفكار وآراء الإيديولوجية الليبرالية)التي جسدت بشكل رئيس وفعال تلكم الحقوق والحريات الفردية، إلى مكانة الصدارة في قيادتها ومن ثم تمكنها اللافت للنظر في أخذ المبادرة عند منعطف إقترابها من النصر، ومن ثم البدء في جني ثمار هذا النصر لصالحها بشكل تام وفوري، أدت إلى حدوث نتائج وآثار لم تكن في صالح التحقيق الفعلي السليم لتلك الدوافع الأساسية والرئيسة لإندلاعها والمذكورة أعلاه. حيث ظهرت بوادر ومعالم التراجع والتمادي تجاه أحد أهم الأهداف الرئيسة والحيوية التي كانت تتربع في قمة تلكم المحركات والدوافع، والتي تمثلت في تحقيق الحقوق والحريات الفردية، فبدأت هذه الحريات ولاسيما لدى أفراد الطبقة العاملة والطبقات والشرائح الدنيا والمهمشة، بل وحتى فئات سكانية مهمة كالنساء والفئات العرقية(كالسود مثلاً)،تعاني من شتى أشكال وأنواع الحرمان والإستبعاد ولسنوات طويلة من قبل أنظمة الحكم المختلفة التي جاءت وظهرت في دول التي إنتصرت فيها هذه الثورات.

فهل كانت الثورات الديمقراطية قامت بالفعل من أجل تحقيق الحقوق والحريات الفردية أم من أجل تسنم طبقة معينة في تلكم المجتمعات لتحقيق مصالحها الخاصة؟ وهل كانت مفكري التيار الليبرالي (الكلاسيكي)يدعون للحقوق الفردية دون لصق وإلحاق هذه الحقوق بأفراد طبقة معينة في المجتمعات الرأسمالية التي نشأت فيها تلك الثورات؟ ومن ثم هل التمادي الحاصل في تحقيق تلك الحريات كانت بفعل صعود العامل الطبقي(الطبقات والشرائح المُستغِلة)إلى قمة أنظمة الحكم المتولدة من الثورات الديمقراطية، ومن ثم تحويل هذه الأنظمة إلى أداة وآلية فعلية للممارسة السياسية للطبقات المستغِلة في تلك الدول؟.

تأسيساً على تلك الأسئلة فإن فرضية هذه الدراسة تتمثل في أن إنهاء الإضطهاد وحرمان الإنسان من حقوقه وحرياته دون أي تميز على أساس طبقي وجنسي وعرقي، كانت أحد العوامل الرئيسة من وراء قيام الثورات الديمقراطية في الدول الصناعية المتقدمة وتشكل الأصل في قيامها، لكن ونتيجة لهيمنة الطبقات والشرائح المستغِلة على أنظمة الحكم فيها،أن حصلت عملية التراجع والتمادي تجاه التحقيق الفعلي والسليم

لتلك الحقوق والحريات، في فترة قيام تلك الأنظمة والحقبات اللاحقة.

وسوف نبحث في تثبيت صحة فرضية البحث الأساسية تلك من خلال إستخدام كل من المنهج النظمي والمنهج الوصفي والمنهج التاريخي.

المبحث الأول: الإطار النظري

تشكل ظاهرة الحكم من الظواهر المهمة والحيوية في الحياة السياسة سواء في العصر القديم، أو العصرين الحديث والمعاصر، ولعل تكوين هذه المؤسسة وطبيعتها، ومن ثم موضوع أصولها الحقيقية والرئيسة باتت مسائل في غاية الأهمية والحيوية في العلوم الاجتماعية عامة وعلم السياسية والاجتماع السياسي بصورة خاصة. عليه وبما إن لمؤسسة الحكومة من دور مهم ورئيسي في الحياة السياسية على طول وجود الظاهرة السياسية، عليه لايمكن فهم هذا الدور بشكل صحيح وموضوعي من دون الولوج في عملية المعرفة العلمية لأهم ماهية ومفردة لها وهي الأصول الحقيقية والرئيسة لها.

إنّ الدوافع الرئيسة من وراء عملية بحث تلك المعرفة لهذه الظاهرة، أو بالأحرى إنّ الاسباب الحقيقية لعملية البحث تلك تكمن في وجود الإشكالية أو إشكاليات حقيقية وواقعية تعاني منها مؤسسة الحكومة في أكثر من دولة في عالمنا المعاصر، لابل وجود إختلالات حقيقية وبارزة تجسدها الواقع الموضوعي لإستمرار هذه المؤسسة، هذه الإختلالات والإشكاليات التي تعرفه أكثر نموذج معاصر من الحكومات ليست فقط في المجتمعات النامية والتي في طور النمو ولاسيما المتخلفة منها،بل تلك التي توجد في المجتمعات المتقدمة المالكة لأنظمة سياسية تعرف بأنها متقدمة وديموقراطية الطابع والمحتوى.مع أنّ الحقوق تشكلت أحد البنيان والمقومات الأساسية في ولادة الحكومات الحديثة،إلا أنّ الواقع التطبقي لهذه المؤسسة ومنذ ظهورها وإلى يومنا هذا،تجسد وبمستويات مختلفة،حقائق عملية تتناقض وذلك الجوهر والبنيان.

لعل موضوع الحقوق تشكل بهذا الصدد أهم مسألة وقضية في الواقع التطبيقي لمؤسسةالحكومة في تلك المجتمعات السياسية، لاسيما النامية والمتخلفة منها،والتي لم يتم التطرق إليها والبحث فيها بشكل وافي ومتكامل بحيث تغطي الابعاد الحقيقية والحيوية لتلكم الإختلالات والإشكاليات التي تعاني منها،إنّ هذه الحقيقة الموضوعية تصبح أكثر مستجدة وإلحاحاً إذا ما تم معرفة مدى وثقل تواجد ومساهمة مفهوم الحقوق في عملية تشكيل وظهور مؤسسة الحكومة في العصر الحديث.هذا الشيء الرئيس في هذه المؤسسة التي عانت عملية إستمرارها ـــــ إستمرار مؤسسة الحكومة ـــــ وتطورها،لاسيما في المرحلة التي نعيشها،من بوادر مأساوية ومهددة حقيقية من الإبتعاد والإرتداد في التجسيد الحي والحقيقي لتلك الأصل الرئيس لها، لا بل من ظهور سمات متناقضة ومشوهة لهذا الأصل الحقوقي،والتي أدت إلى ظهور نتائج وآثار باتت تضعها امام تحديات حقيقية ورئيسة يمكن أن تؤدي بها إلى تفاقم أزماتها بحيث تصبح مشاكل وأختلالات مستعصية تلفها بشكل تبعدهاأكثر فأكثر عن القيام بدورها النشط والحيوي في العملية السياسية.

عليه ولأهمية هذا الموضوع في واقع العملية السياسية المعاصرة عامة،وواقع مؤسسة الحكومة خاصة، وجدت بحثه من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: مفهوم الحقوق في الفكر السياسي الحديث

المطلب الثاني:المفهوم الحديث لنظام الحكم

المطلب الأول:مفهوم الحقوق في الفكر السياسي الحديث

يعُد مفهوم الحقوق من أكثر المفاهيم شأناً وأهمية في الحياة السياسية الحديثة، وهذا ما يثبته مدى الإهتمام الذي أعطاه له هذا الفكر بكل تياراته ومدارسه المختلفة، إذ أصبح الحقوق الفردية، ومفرداته الرئيسة كالحقوق السياسية والحقوق المدنية، مطالب وقضايا رئيسة وحيوية تبنتها أكثر من حركة إجتماعية وثورة ديمقراطية في العصر الحديث، عليه وللإهتمام التي أولتها أهم الأفكار الفلسفية والنظريات السياسية الحديثة وكذا المعاصرة بمسائل الحقوق تلك ومفرداته الرئيسة، وجدت بحث هذا المفهوم ودلالاته العميقة والحقيقية، بهدف معرفة بنيانه ومقوماته الرئيسة والجوهرية.

لقد أعطى الرومان الحقوق[١] بعداً جديداً، مقارنة بما لدى أسلافهم اليونانيين القدماء، إذ إنّهم نظروا إليه من زاوية العمل، ففي وقت"فكر الإغريقي بالألفاظ الفلسفية أو السياسية أو الأخلاقية، فكر الرومان بألفاظ حقوقية وسياسية، رغم الصراعات، والإنقلابات والدماء المسكوبة"[٢].إلا أن المساهمة الرومانية المعرفية الوافرة تلك،قد طمستها ولفتها الحقبة المظلمة من حركة العقل البشري، لاسيما على الصعيد الفكري الفلسفي[٣]،وهذا ما يؤكده(جورج بوليتزر) عندما يكتب "كما أنّ الكنيسة نظمت تراتبيتها طبقاً للنموذج الإقطاعي، كذلك نُظِمَت طبقاً للنموذج الإقطاعي نفسه عالم الفكر والنشاط العلمي"[٤].وهكذا وكما يكتب (فردريك أنجلز)"لم يكن العلم،حتى عصر النهضة،سوى خادم الكنيسة الوضيع، وماكان يباح له أن يتخطى الحدود التي يقررها الإيمان،ولهذا لم يكن هناك علم بالمَرّة"[٥].

إنّ أهم ماتخمضت عنه تلك السلطة المطلقة للكنيسة في العصور الوسطى،تتمثل في جعل مصدر سلطة الحكام فيها تابعاً لقوى الكنيسة وذلك من خلال التوظيف الواعي للعامل الديني في عملية الإلحاق تلك،إذ" إنّ سلطة الحاكم ليست مستمدة من الله فحسب،بل هي أيضاً أعظم سلطة على الأرض فيما خلا سلطة الله، وهذا في رأي(غريغوري[٦]) مايجعل مصدر سلطة الحكام إلهياً مقدساً، لذلك لا قيد على سلطتهم من خارج ذاتهم وإرادتهم إلا القيد الذاتي الأخلاقي الديني الذي يفرضونه هم على أنفسهم"[٧].

ومع العصر الحديث حدث تغيرات كبيرة وجذرية على مفهوم الحقوق تلك،فبينما كانت مفهوم المواطنة في المدن –الدول اليونانية تقوم على"الحق في المشاركة في الحياة السياسية للجماعة،وواجب تحمل عبء المنصب العام،إذا تم إختياره"[٨]،نجد هذا المفهوم في العصر الحديث"يرتكز على الحقوق والواجبات، وترجع جذور هذا المفهوم إلى أفكار القرن السابع عشر الخاصة بالحقوق الطبيعية والتي تطورت وتوسعت في القرن الثامن عشر،إلى عقيدة حقوق الإنسان"[٩].

لقد أتى الفكر السياسي الحديث بجملة من تغيرات عميقة وموسعة على العديد من المفاهيم والنظريات التي كانت سائدة في العصر التي سبقتها،وعند منظري العقد الاجتماعي يرقى مفهوم الحقوق لتصبح عصراً أساسياً وحيوياً في الإنتقال من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية،فقد

تحدث(هوبز)عن الحقوق الطبيعية،حيث كتب"إنّ القانون الطبيعي قد ألزم الأفراد أن يتنازلوا طوعاً عن حقوقهم في حكم الذات فوق الذي يعد تهديداً له في قضايا مضاعفة،وذلك أن يقبلوا بدلاً من ذلك حكم سلطة مشتركة لأنفسهم"[١٠].هكذا يصل هوبز إلى أن يكتب"بأنّ قوة الإرادة هي التي تحمي الناس، بأنّه بإمكانهم أن ينسقوا إرادتهم حول مصادر تهديد مماثلة، وكذلك يتولد منه عمل مشترك ضد كل جرائم والأمم الأخرى الذي يصدر منه تهديداً محتملاً للرابطة الجديدة التي قام الناس بحملها للوجود"[١١].

وهذا ما يقود إلى تناول مفهوم؛ الحقوق الطبيعية؛، والتي يبحث فيها(جون لوك)في؛ مقالة ثانية عن الحكومة؛ يكتب بإن الانسان" في حالة الطبيعة، تمتعت بحالة من الحرية،ولايزال لا يَعُد حالة مرخصة "وهو يحاجج" بأن الانسان يظل يبقى في حالة الطبيعة إلى أن يبدون موافقتهم على أن يكونوا أعضاء في مجتمعات سياسية،ورأى بأنّ الحكومة المدنية هي بمثابة علاج لأعمال الناس من حكمهم الخاص إلى تنفيذ قانون الطبيعة، وإعتقد بأنّ هذا العقد الاجتماعي، يدخل بشكل حُر، ويخَول الحكومة لكي تنفذ القانون على إمتداد، أو طالما إنّها إحترمت الثقة التي أعطيت لها"[١٢].

تقترن فكرة الحقوق بمفهوم أساسي في الفكر الديمقراطي الحديث وتتمثل في السلطة(أو السيادة)،فوفقاً لأغلب مفكري وفلاسفة العصر الحديث، ومنهم (جان جاك روسو)"تعود السلطة(أو السيادة)في المجتمع لكل فرد من أفراد هذا المجتمع، بحيث إنّ كل واحد منهم يملك جزءاً من هذه السلطة مساوياً لما يملكه كل واحد من أعضاء المجتمع"[١٣]. وهذا له دلالة واضحة في أنّ السلطة في الحكومة الحديثة، نشأت لتجسد مفهوم الحقوق بمعنى حقوق المواطن الأساسية في نظام الحكم التي أتت أصلاً لتمثله، فلا يمكن أن تكون السلطة أو السيادة تعود لكل فرد من أفراد المجتمع،دون أن يصاحب ذلك تحقيق حقيقي لحقوقه ضمن هذه السلطة.

نظراً للأهمية التي تتمتع بها مفهوم الحق تلك،نجد بأنّ جوهر الفكر السياسي الحديث ونظرياته الرئيسة يبحث فيه،مؤكداً بدوره الأساسي في قيام الأنظمة الحديثة وحكوماتها،فبينما نجد(هربرت سبينوزا)يبحث فيه من خلال التصور اللاهوتي والتي تتضمن"أنّ القوة التي توجد بها كائنات الطبيعة،وتعمل،هي في الجوهر قوة الإله نفسها،فإنّه نشأ من ذلك أنّ لكل كائن من كائنات الطبيعة من الحق،بطبيعة الحال،بمقدار ماله من قوة،بها يوجد ويعمل...وبالتالي فإنّ الحق الطبيعي لكل الطبيعة وبالتالي لكل فرد هو بمقياس قوته"[١٤].

إرتباطاً بما جاء أعلاه، تجدر الإشارة إلى أن الفكر السياسي الحديث تتضمن مفهومين أساسيين هما السلطة بدلالة السيادة، والثاني مفهوم الحقوق، وكلاهما يؤكدان بل يقومان على تجسيد دور الفرد في المجتمع السياسي الحديث، وعلى هذا الأساس، يكتب (ستيفن دي تانسي)بأنّه"يمكن إعتبار؛الحق؛سلطة للتصرف يملكها الفرد أو جميع الأفراد عامة(في الحالة ذاتها)أو أفراد داخل نظام قانوني محدد"[١٥].

إنّ أهمية مفهوم الحق،يفتح الباب لتناول الأصل الفلسفي له،هذا مايجعل التفسير الهيغلي إطاراً رئيساً وحيوياً،فبإعتماده على"دلالات مفهوم الحق في إرتباطه بمفهومي الإتيقا الإجتماعية والدولة"،نجد الفلسفة

الهيغلية ينظر إلى مفهوم الحق على أنّه"الحرية بإعتبارها فكرة،لأنّ كل درجة من درجات تطور فكرة الحرية تتسم بحقها الخاص بها،وتفكير الحرية في ذاتها هو علامة الأزمنة الحديثة التي إتخذ فيها الحاضر والراهن دلالة متميزة".وبهذا فإنّ هذا التنظير الفلسفي لمفهوم الحق يخلق مدخلاً مهماً وجوهرياً للأهمية التي تتميز به هذا المفهوم في الفكر والفلسفة السياسية الحديثة والمعاصرة،وذلك بسبب أنّ مفهوم الدلالة تلك،تقوم على مفهومين أساسيين"الأول هو الوعي التاريخي الذي إبتدأ مع الأنوار والثورة الفرنسية ومثل ؛البزوغ الرائع للشمس؛،الذي قطع مع العالم القديم وأدى إلى إنبثاق عالم جديد كلية.والثاني:هو روح الزمن،بوصفه لحظة إنتقال إلى مستقبل مغاير يتم فيه بناء مجتمع جديد،وهو المجتمع المدني الذي ستتشكل في إطاره،فردانية قادرة على الوجود المستقل داخل المجتمع والدولة"[١٦].

بناءً على ذلك نجد في التفسير الهيغلي لمفهوم الحق تجسيداً رائعاً لمفهوم الحرية،وهو يقصد بها الحرية الفردية،من أهم هذه المفاهيم هو مفهوم الحقوق والذي هو في الأصل حقوق الانسان.

لقد تمخض عن تطور الفكر والفلسفة السياسية الحديثتين تحول كبير،وجذري إلى حدما،في القانون الطبيعي،بوصفه الأساس الرئيسي والأول لظهور مؤسسات الحكم،لاسيما مؤسسات نظام الحكم الحديث، وظهر مكانه القانون الوضعي،وجوهر هذا المفهوم"تسعى إلى تحرير فهم القانون من الإفتراضات الأخلاقية والدينية والروحية"[١٧]،لكن أساس ذينك القانونين في المجتمعات الحديثة ـــــ الدولة الحديثة ـــــ هو ذلك العقد[١٨]، والذي ـــــ أي هذا العقد ـــــ"ومن أجل الحصول على وجود شبه موضوعي لا بد من الإعتراف به وتأكيده من خلال الإرادة العقلانية العامة، ويتطلب ذلك أن يكون المجتمع نفسه عنصر هذه العقلانية العامة أو ذاتها الفاعلة. إن إرادة المجتمع في شكلها الأكثر طبيعية وبساطة، تُعَبّر عن نفسها بوصفها عرفًا، وتشكل؛ القانون الطبيعي؛ بهذا المعنى شبه الموضوعي"[١٩].

إنّ أهم ما حققه الفكر السياسي الحديث بخصوص الأصل التأسيسي للحكومات الحديثة،يكمن في نجاحه في التآلف بين أهم مبدأين رئيسيين للسلطة السياسية،فقد أنجز هذا الفكر"تمفصل فكرة الميثاق الاجتماعي مع فكرة؛ الحقوق الطبيعية ـــــ droits naturels؛.والحال أن الفكرتين معاً صادرتان عن تقليدين جد مختلفين[٢٠]،عمل (توماس هوبز ـــــ T. Hobbes)لأول مرة،على توليفهما بصعوبة"[٢١].

مما يجدر ذكره بهذا الصدد،والذي يشكل نقطة رئيسة وحيوية،هو ما أدخله الفكر الليبرالي،بوصفه التيار الرئيس في الحداثة،على مفهوم الحقوق،إذ قام هذا الفكر بالربط بين هذا المفهوم ومفهوم الحرية الفردية،سنبحث في هذه المسألة من خلال آراء(توماس هوبز)،فالفكر الهوبزي"يفترض أن يكون هناك حق أساسي للحرية الفردية،وهو مايعني السماح للفرد بإختيار مهنته ومعتقداته الجوهرية،ومن أجل هذه الغايات يكون الحق في التملك هَمًّا محوريًّا"[٢٢].في الحقيقة ساهم هذا التنظير والتصور الهوبزي في مفهوم الحقوق في إزدياد وتيرة هذا المفهوم وإتساع مداه،في فترة التي تلته،"فبإنتقالنا إلى ما بعد هوبز،سنرى أن عدد الحقوق قد إمتد ليشمل حقوقاً

سياسية،مثل حرية الإعتقاد،والتعبير،وتكوين الجمعيات،والفكر، وغيرها"[٢٣].

في الحقيقة تكمن أهمية أفكار وآراء مفكري العقد الاجتماعي بهذا الصدد،في إنها تشكل الأساس الواقعي للنظام السياسي الليبرالي تجاه موضوع الحقوق الفردية، والذي يجسده وجهة نظر(جون لوك)بشكل واضح، إذ إنها"يمثل في الحقيقة التفسير التقني للدولة الليبرالية كنظام سياسي ـــــ إجتماعي،يسوده مفهوم الحق الفردي، حق الحياة الخاصة وحق المُلكية الخاصة، وهي في الواقع الحقوق التي تكوّن بمجموعها مايسمى بحقوق الانسان التي لايجوز للسلطة خرقها أو الإخلال بها"[٢٤].

إن أهمية الحقوق والحرية الفردية في التيار الحداثوي،بلغ حداً أن دفع ببعض من مفكريها الكبار أن يربطوها أو يجعلوها من المقومات الأساسية لدستور الدولة الحديثة،ومنهم(امانوئيل كانت)حيث طرح فكرة"وجوب ربط السلطة العامة بمسألة الحريات العامة للمواطنين أو بعبارة أخرى أن السلطة العامة ستكون مقيدة بمبدأ الحقوق المتساوية للمواطنين"[٢٥].

يبقى الإشارة في هذا الصدد إلى أن موضوع حقوق الفرد لدى(جيمس ميل **James Mill**)تشكل جوهراً وقاعدة أساسية في تشكيل ذلك النوع من نظام الحكم التي تسميه(حكم شعبي)،وذلك من خلال كونه أحد المبدأين الأساسين التي تقوم عليها هذه الحكومة وهو؛مبدأ حماية الذات؛والذي"يُصاغ كالآتي:حقوق كل فرد أو أي فرد ومصالحه مضمونة وحري بألا تُهمل،حينما يكون الشخص المعني قادراً ومهيأً بحكم العادة على النهوض للدفاع عنها"[٢٦].في الحقيقة لقد فقتح هذا موضوع العلاقة بين الحرية والقانون،أو بالأحرى مصالح الفرد والقانون والحكومة،نقطة يُعد أهم إثارة للجدل في هذا الخصوص،وهي عندما يرى(بنثام)بأنّ تأمين هذه المصالح المتعددة والمتشابكة هو من"مهمة القانون والحكومة تأمينها،حيث يمنع القانون والخوف من العقوبة من خلال منظومة العدالة أيَّ أذى قد يُلحق بالأفراد وممتلكاتهم"[٢٧]،لكن (مل)نراه يرد على آراء(بنثام) تلك[٢٨]،وذلك"بإنكاره لدور القانون والحكومة في توفير هذا النمط من الأمان،إلا أنّه بالمثل سعى من دون موارية لينّمي فكرة الأمان ضمن سياق ديناميات الاقتصاد،...،أي العوامل الاقتصادية التي تؤثر في البشرية في ظل الأحوال المتغيرة،وبصفة خاصة؛التغيرات التقدمية؛التي تقوم بها الطوائف المتقدمة منها"[٢٩].

بناءً على ماتقدم يمكن الإستنتاج بأنه ونظراً لأنّ الليبرالية تشكل أحد التيارات الفكرية الفلسفية الرئيسة التي جعلت من مبدأ الحقوق الفردية المحور الرئيس لها وشعارها المركزي،هذه الحقيقة التي جسدها أفكار ونظريات مفكريها ومنظريها الرئيسيين من(توماس هوبز)إلى كل من(ج.س.مل)و(بنثام)، مروراً بكل من(جون لوك وجان جاك روسو)،عليه فإنّ هذا المبدأ هو في الواقع الأساس الفكري لأنظمة الحكم التي نشأت في النظام السياسي الليبرالي في الدولة الحديثة،ومن ثم فإن جل إهتمامات هؤلاء المفكرين تعمل على إيجاد وتأسيس هذه الدولة التي كانت بمثابة الحامي والحارس الحقيقي لضمان تحقيق هذا المبدأ.

المطلب الثاني: المفهوم الحديث لنظام الحكم

من المُجدي بحث المفهوم الحديث لنظام الحكم من خلال عدة مفاهيم رئيسة لها إرتباط وثيق ومباشر بعملية

قيام أنظمة الحكم التي أوجدتها الثورات الديمقراطية الكبرى أو تلك التي قامت نتيجة للحركات السياسية الراديكالية ذي الطابع والمحتوى الديمقراطي،عليه يتم بحث هذا الجانب بوصفه عاملاً مؤثراً في كيفية قيام ونشأة هذه الأنظمة ومن ثم محتواها وطبيعتها،لاسيما وأن موضوعة الديمقراطية الحديثة سوف تساعد كثيراً في الإجابة على سؤال جوهري بهذا الخصوص،هل مكنت هذه الديمقراطية من تحقيق مساهمة ومشاركة المواطن في العملية السياسية،أو بالأحرى في عملية إدارة الشأن العام لمجتمعه؟والتي– أي تلك المساهمة والمشاركة– تشكل أحد أهم أركان حقوقه السياسية والمدنية.

يعد نظام الحكم من أهم المفاهيم والظواهر السياسية التي تحتضنها الدولة والتي تقع في قلب مفهوم آخر أوسع وهي النظام السياسي،فهذا الأخير وكما تعرفها(ديفيد ايستن – **David Easton**)هي"أحد الأنظمة الفرعية – **Sub –Systems** –لمفهوم النظام الاجتماعي،ويتكون من عدد من المتغيرات لها الفاعلية التوزيعية،وإن للسياسة إرتباط وإعتماد وثيق بهذا النشاط التوزيعي حيث عن طريقه يتم توزيع القيم وقبولها من قبل المجتمع"[٣٠].وبصدد مفهوم نظام الحكم فإن(إيستن)يجسده في تعريفه لمفهوم الهيكل[٣١]، عندما يكتب بأنها"عبارة عن تعايش مع المؤسسات السياسية الرسمية.إن هذا يعني أن كل ما لا يتعلق بالمؤسسات السياسية الرسمية(وحتى البنية التحتية السياسية **political infrastructure**) سيكون مكانه خارج النظام السياسي،بينما كل مايرتبط بالمؤسسات السياسية الرسمية(تقليدياً في علم السياسة فإن هذه المؤسسات تعني: الوزارة، الحكومة، البرلمان) وبالمعنى الهيكلي يقع ضمن النظام السياسي"[٣٢].

سنبحث في مفهوم نظام الحكم[٣٣] تلك تبعاً للتغيرات العميقة التي أدخلتها الفكر السياسي الحديث على الكثير من المفاهيم الأساسية والحيوية المرتبطة بظاهرة السلطة، ونبدأها بمفهوم الشرعية ـــــ **Legitimacy**، خاصة بما لها من علاقة وثيقة بمفهوم نظام الحكم،عليه يستوجب بحثه في سياق هذا الموضوع،إذ إنّها ترتبط بـــ"مسألة كيفية وطريقة ممارسة السلطة السياسية في المجتمع،وبالتالي بالعلاقة بين الحكام والمحكومين"[٣٤]،فأهميتها تأتي من أن"شرعية أي نظام سياسي مرتبطة بإنجازات هذا النظام وكذلك بإحساسات المواطنين نحو هذا النظام،وهذا الدور المهم للشرعية يجعلها مرتبطة بالمشكلات الجوهرية الأخرى للنظام السياسي كمشكلات المشاركة السياسية،والتوزيع وغيرها"[٣٥].

إن أهمية مفهوم الشرعية[٣٦]،تظهر أكثر،عندما نعرف إرتباطه العميق والوثيق مع الأول(أي القانون)،هذا ما يتحدث بصدده(كارل شميت)عندما يكتب"يمكن الشرعية أن تؤخذ في الحسبان،إنطلاقاً فحسب من وظيفة تدفق العملية المطابقة للقانون،كضرب من التبرير المتوافق مع العصر الحديث. القانونية يمكن أن تجلب معها جملة بضائع مهرَّبة من التعابير القديمة والتحوّلات، ويمكن أن تغطي التقاليد ،الإرث،الأبوّة وتحضير أرواح الكبار"[٣٧].

لكن ورغم أهمية الشرعية لنظام الحكم في الدولة الحديثة فإن دعاة الفكر الليبرالي يقللون من أهميتها لاسيما فيما يتعلق بالأسلوب الديمقراطي في الحكم،هذا

مايظهر لدى(باسكال سلان)عندما يكتب "فالديمقراطية،تحيل فقط إلى عملية إتخاذ القرار عن طريق أغلبية الأصوات،وإلى إختيار رجال الدولة المكلفين بإتخاذ القرارات،عن طريق الإنتخابات بأغلبية الأصوات،وهو أمر أكثر تعقيداً من سابقه،في هذه النقطة يظهر بأن إدعاء الدولة بأنها تؤسس مشروعيتها على قبول المواطنين،إدعاء مطعون في صحته،وأن الديمقراطية،لايمكن أن تمنح إلا مشروعية مزورة للحكام"[٣٨].لكن نجد هذا الموضوع لدى مفكرين ليبراليين آخرين يتخذ تحليلاً وتصوراً مغايراً إلى حد بعيد،ومنهم(فرانسوا غيزو ـــ Francoi Guizo)فهو من خلال رفضه للديمقراطية حاول إعطاء تحديد جديد لدلالتها،"وبالفعل فقد بدا له أن المُساهمة غير المسبوقة للنظام الديمقراطي،لا تتمثل في إقتراح أساس جديد للسيادة بل في إثارة مسألة السيادة كمشكلة"[٣٩].

إنّ أهم ما أدخله الفكر السياسي الحديث على الظاهرة السياسية،ولاسيما مفاهيمها الرئيسة الدولة الحديثة ونظام الحكم فيها،هو إقتران مفهوم القانون مع مفهوم الدولة،هذا ما يتحدث عنه(هوغو كرابه) عندما يكتب"لم نعد نعيش في ظل سلطة أشخاص،سواء كانوا طبيعيين أو إصطناعيين(قانونيين)،بل في ظل سيادة قوانين أو قوات(روحية)،وهذا هو جوهر الفكرة الحديثة للدولة"[٤٠].ولدى البعض ومنهم(آلان تورين) يُدخل هذا الإسهام في إطار مفهوم(دولة القانون)،إذ نجده يَعُدها أحد المظهرين الأساسيين للحداثة السياسية عندما يكتب"دولة القانون التي تحدّ من السلطة التعسفية للدولة لكنّها تساعدها بشكل خاص على أن تشكّل نفسها وتحيط بالحياة الاجتماعية،بالإعلان عن وحدة المنهج القانوني وتلاحمه.وليست دولة القانون هذه مقترنة بالديمقراطية إقتراناً ضرورياً،فبوسعها أن تحاربها كما بوسعها أن تؤثِرها"[٤١].

والدولة وجدت،كما يذهب آراء وأفكار مفكرين ومنظرين أمثال(فرديناند تونيز)،لكي يقوم بالتجسيد المؤسساتي للأطر القانونية الموجودة،ولاسيما القانون الطبيعي والقانون العقلاني،فقد كان للأول دور رئيسي وحيوي في تحقيق مأسسة العلاقات العقدية الناشئة بين افراد المجتمع من جهة،وبينهم وبين الشركات والكيانات الأخرى الموجودة،من جهة أخرى،فقد"كان للقانون الروماني شأن مهم في تفكك جوانب؛الجماعة؛[٤٢] التي تتعارض مع بناء القانون الخاص من حيث صلته بالأفراد الأكفاء تجارياً.فالمُلكية المرتبطة بجماعة أو الخاضعة للإلتزامات هي شذوذ سخيف لنظرية قانونية عقلانية"[٤٣].

وفي هذا السياق يستوجب الإشارة إلى أن لليبرالية دوراً مهماً ورئيساً في جعل المهمة الرئيسة للدولة الحديثة ونظام حكمها في إقرار الحقوق الفردية وحمايتها،هذا ما أكدّ عليه الفكر الهوبزي بوضوح وجلاء تامين،عندما ربط خضوع المواطن للحكومته مشروطاً بالتحقيق التام والفعلي لحقوقه تلك،إذ إنه"سيكون على الدولة أن تتبع الطريق الذي يُعلى من شأن العدالة والإنصاف،وهي في ذلك ستضع في أولى أولوياتها حماية حقوق المواطنين.حيث إن فعل القبول من أجل خلق سلطة سيادية،إذا كانت تعني شيئاً فهي تعني بوضوح أن المواطنين لايفعلون ذلك إلا بشرط حماية الدولة لحقوقهم"[٤٤].

لكن الليبرالية لم تبقى متمسكة بطروحاتها بصدد إقرار الحقوق وحمايتها،بل وحتى أطروحتها الأساسية؛الحرية الفردية؛،ليست فقط على صعيد العملي التطبيقي بل النظري الفكري،فمع أن الديمقراطية الليبرالية ومن خلال نموذجه[٤٥] الذي صاغ مبدأ(الديمقراطية الحمائية– protective democracy) قام بتأكيد"حماية المواطنين من الحكومة،وبضمان اتّباع الحكام للسياسات التي تتوافق مع مصالح المواطنين كافة،ويمكن تأمين الحماية كهذه من خلال حق الإقتراع العام(universal franchise)خصوصاً وأن الناخبين يستطيعون عزل الحكام"[٤٦].فقد كان هناك العديد من تناقضات وإختلالات واضحة في هذا النموذج تجاه موضوع الحقوق الفردية ذاتها،إذ إن"(بنثام)و(مل)قبّلا عمليًّا بفرض قيود صارمة على حق الإنتخاب،مستثنيين النساء وقطاعات واسعة من الطبقة العاملة،فقضيتهما كانت ليبرالية أكثر من كونها ديمقراطية،إذ هدفا إلى تقييد الفضاء السياسي،وخصوصاً نشاط الحكومة والمؤسسات.أما المجتمع المدني فينبغي أن يُترك وشأنه،بمعنى أن قضايا من؛مثل تنظيم الاقتصاد والعنف ضد النساء في إطار الزواج(الإغتصاب)،يُنظر إليها،إجمالاً،بوصفها قضايا غير سياسية،أي نتيجة التعاقد الخاص؛الحر؛في المجتمع المدني،وليست مسألة عانة أو شأناً من شؤون الدولة"[٤٧].

وتلك التناقضات والإختلالات الظاهرة لدى الليبرالية،والتي تمثل دليلاً ساطعاً على تراجعها وتململها المذكور أعلاه،يمكن رؤيتها في العقود الأولى لفترة مابعد الثورة الفرنسية،"ففي العملية المعقدة لتشيكل الدولة التمثيلية والدستورية التي برزت في العقود الأولى للقرن التاسع عشر(وحتى بعد سنة١٨٤٨)توقف الفكر الليبرالي عن كونه مذهباً نقدياً فقط،وأصبح فكراً حول السلطة،بالمعنى الذي يتعين عليه أن يواجه إيجابياً،مشاكل المأسسة الفعلية للدولة الليبرالية.وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية الحديثة العهد،و خصوصاً المَلَكية الدستورية الإنجليزية التي نالت إعجاب مونتسكيو(Montesquieu)وهو أحد الوجوه البارزة للّيبرالية الجديدة،أمثلة هامة بهذا الصدد"[٤٨].

وفي السياق نفسه،نشير إلى ما يؤكده(ماكس فيبر)حول الدور التراجعي لليبرالية تجاه قيمها ومبادئها الأولية التي هي محور هذه الدراسة الرئيس،إذ يكتب عنه(ديفيد هيلد)بأن"كان فيبر واضحاً في تأكيد هذا التوجه[٤٩]،أكده عبر القول بأن الظروف الاجتماعية التي تتمخض عن ظروف يتعذر إلغاؤها،ومن خلال إبراز جملة حسنات مثل هذا النظام.كان(فيبر)عميق الإدراك لحقيقة فقدان العصر؛البطولي؛للنزعة الليبرالية، عصر كان يعد بإطلاق فيض من الإندفاعات والطاقات الفردية.أما في ظل الظروف المعاصرة فكان لا بد من تحمل الأثمان والتكاليف ببساطة.لم يعد الحفاظ على حرية الحركة والمُبادرة بالنسبة إلى جميع الأفراد بالتساوي أمراً متيسراً.لعل القضية المركزية التي تواجه الليبراليين هي تلك المتمثلة بالحفاظ على أفق للمبادرة على؛قمم السلطة؛"[٥٠].

وبهذا يمكن القول بأنّ إن تلك المعلومة أعلاه تعطي حقيقتين أساسيتين في هذا الصدد،الأول تتمثل في أن الليبرالية الكلاسيكية كفت عن أن تكون تياراً نقدياً راديكالياً بعد أن حققت الثورات الديمقراطية المذكورة هدفها الرئيس في إسقاط الأنظمة المَلَكية

والمسُتبَدة،ومن ثم رأت بأن عليها تولي زمام السلطة السياسية في الحقبة أو المرحلة الجديدة على أرضية تحولها إلى فكر سلطوي[٥١]،ولاسيما أن الطبقة التي غنمت نتائج الثورات تلك كانت قد إتخذت منها إيديولوجيتها الرئيسة.وثانياً تتجسد في أن الدولة الحديثة ونظام الحكم فيها أصبحت تمثل هذه الايديولوجية،بعد أن أعطتها تبريراتها ومقوماتها الفكرية والنظرية لبناء قاعدتها الحيوية الرئيسة متمثلاً في الدستور والنظام السياسي.

تشكل الديمقراطية، ولاسيما شكلها الحديث (الديمقراطية النيابية) المفهوم الرئيس الآخر، فالديمقراطية كما تراها(ديفيد غريبر ـــ David Graeber) "إنّها في جوهرها هي وجود إعتقاد بأن الانسان هم في الأصل متساوون ويجب السماح لهم بتنظيم شؤونهم الجماعية بطريقة شرعية،مستخدمين أي وسيلة التي هي أكثر إظهاراً للوصول إلى ذلك"[٥٢].وبهذا فإنه"ليست من الضروري أن تقرر الديمقراطية من خلال صوت الأغلبية: بل هي، أكثر من ذلك، عملية التشاور الجماعي حول مبادئ المشاركة التامة والمتساوية. والإبداع الديمقراطي، تبعاً لذلك، غالباً قابل للظهور عندما يملك أحد مجموعة متنوعة من المشاركة، مستلة من تقاليد جد مختلفة، مع إلحاح ضروري ليثبت عدة وسائل لتنظيم شؤونهم العامة، متحررة من تأثيرات سلطة قبلية"[٥٣].

لقد ساهمت العصر الحديث بتياراته الفكرية الفلسفية،ولاسيما الأنوار الفلسفية،وثوراته وحركاته الديمقراطية والراديكالية الناتجة أو المتولدة تحت التأثير الكبير لتلك التيارات الفكرية،في تحقيق،أو إجراء تطوير كبير وحيوي في مفهوم الحقوق،لاسيما الحقوق السياسية لدى الفرد في المجتمعات التي حدثت هذه الثورات والحركات،أو التي ولدت فيها تلكم التيارات الفكرية الفلسفية،بهذا الصدد يقول(ديرك بيرغ سكلوسر ـــ Dirk Berg-Schlosser)"إن تطور الحكومات التمثيلية في تكبير حجم الوحدات السياسية و (والتي بدأت في إنجلترا،الولايات المتحدة،وفرنسا)،وكذلك فكرة المساواة السياسية لكل الناس،والتي تمت تعزيزها بقوة من قبل الثورتين الامريكية والفرنسية،كانت لها مقترح أولي في كتابات كل من(جون لوك) و(جان جاك روسو)"[٥٤].هكذا نجد بأنّه كيف طغت قضية حقوق الفرد على مجمل محاور المناقشات التي دارت طول الفترة المعروفة بالعهد الثوري(١٧٨٩ـــــ١٧٩٣)،فقد تبلورت موقفان"من خلال ثلاث مناقشات دارت في المجالس الثورية:تمحورت الأولى حول حقوق الانسان والمواطن أو بعبارة أخرى حول الحقوق الطبيعية والحقوق السياسية وتناولت الثانية الحقوق والواجبات،أما الثالثة فدارت حول تنظيم المؤسسات السياسية والتمثيل"[٥٥].

إنّ تلك التطورات والأحداث على صعيدين الفكري والتطبيقي قد نتجت عنها في"أن سلكت الطريق لأكثر من شكل ديمقراطي من حكومة مُعدّلة كيفما كانت، وسواءً أكان تطورياً(كحالة أو مثال المملكة المتحدة) أو ثورياً كتلك التي في الولايات المتحدة(مُحَطِمة ماضيها الإستعماري)أو فرنسا(مُلغياً فيها الأنظمة القديمة غير المُجدية والمُنهمكة).إن العامل الفاعل كانت كل من التشجيع الكبير للأفكار الجديدة وشعارات مثل(لا ضريبة دون التمثيل)في مستعمرات أمريكا الشمالية أوالحرية والمساواة والأخاء في فرنسا،وإن قاعدة الحقوق

المدنية للانسان قد تمت أخذها منها مثلما اصبحت الحركات الاجتماعية والطبقية لاعبون أساسيون فيها"[٥٦].

مع أن الحقوق الفردية كانت المقوم والمُحَرِّك الحيوي والرئيس لحدوث تلك الثورات الديمقراطية والحكومات المتولدة عنها،إلا أن هذه الحكومات لم تمتثل لها،بل لم تجسدها كما ينبغي ومطلوب،هذا ما يشير إليه(أندرو كلافام ـــ Andrew Clapham)عندما يكتب"إن العقد الاجتماعي كانت بمثابة البشير النذير للثورة الفرنسية في ١٧٨٩،والأفكار التي عبّرت عنها كانت لها تأثير كبير حول العالم بحيث جعلت الناس يستعدون لكي يفهموا الحكام والمحكومون"[٥٧].لكن هذه المواثيق والإعلانات المنبثقة والمعلنة من لدن أكبر وأشهر ثورات ديمقراطية في العصر الحديث،كانت في أحسن الأحوال منحصرة في إطار جماعات معينة[٥٨] في مجتمعاتها، إذ إن "هذه الإعلانات الثورية كانت تمثل محاولات لحفظ أو إدخار حقوق الانسان كمبادء مُرشِدة في دساتير الدول أو السياسات الجديدة، حيث إن الحقوق التي إتخذوها مرجعاً لهم لم يزل، على الأغلب، مناسبة فقط لتلك الدول في العلاقة مع مواطنيها، وكذلك فقط جماعات خاصة يتمكنون من الإستفادة من حمايتها"[٥٩].

عليه يمكن الوصول إلى الإستنتاج التي تفيد إن منطق الصراعات الاجتماطبقية التي هيمنت على الحقبة التي بدأت الثورات الديمقراطية فيها تتهيأ لتندلع وتنفجر[٦٠]،أصبحت بمثابة العامل الأكثر تأثيراً على المسار والتوجه الرئيس للمسار الاجتماسياسي في تلك الثورات،والتي أصبحت تبرز هويتها الطبقية شيئاً فشيئاً ولاسيما عند إقتراب تلك الثورات من تحقيق إنتصارها الحاسم على أنظمة الحكم الثائرة ضدها.فموضوعة الحقوق الفردية طغت عليها في المرحلة مابعد إنتصار تلك الثورات المصالح الطبقية للقوى التي سيطرت على السلطة السياسية بشكل مباشر،وتحولت معها الحقوق الفردية من مفهوم عام ذا طبيعة إنسانية،إلى مفهوم خاص ذا طبيعة طبقية،تتم توظيفها لصالح أفراد الطبقات المسيطرة.

المبحث الثاني:تحقيق الحقوق الفردية في الحكومات الديمقراطية الحديثة وإشكالياتها

ما يلفت النظر عند بحث نماذج أنظمة الحكم التي أوجدتها أهم الثورات الديمقراطية الحديثة،لاسيما كل من ثورتين الأمريكية والفرنسية،هو آراء وأفكار مؤسسي هذه الأنظمة المتناقضة مع المبادء والقيم الأساسية للنموذج الديمقراطي المعلن والمحدد من قبلهم، والتي إعتمدوها عند تأسيسهم لنظام الحكم الناشيء والمتولد من لدن تلك الثورات،ومن ثم محاولاتهم الجادة بالإبتعاد عن التطبيق السليم والحقيقي لتلكم المبادء والقيم، ومن ضمنها مبدأ الحقوق والحرية الفردية.

لقد إتجهت قيادات الثورات الديمقراطية الحديثة إثر تحقيق هدفهم الرئيس المتمثل في إسقاط الحكومات المَلَكية المستبدة وتبنيهم لنظام حكم جديد،إلى إتباع نموذج الديمقراطية التمثيلية كشكل رئيس لنظامهم السياسي المتولد من لدن تلك الثورات،لكن السؤال الرئيس في هذا الصدد يتمثل في هل كان ذلك إستجابة لتحقيق المطلب الأساسي والحيوي للتيار الفكري،أو الفلسفة السياسية التي هيأت الأرضية الخصبة لإندلاع تلك الثورات،والمتمثل في مبدأ الحقوق والحريات

الفردية،والتي،أي هذه الحقوق، أصبحت هي نفسها المطلب الرئيس لتلكم الثورات.

عليه هل كانت الديمقراطية التمثيلية تلك الملاذ الحقيقي والفردوس الموعود لتحقيق تلك المطلب الأساسي والحيوي للثورة التي ولدتها وأتت بها،إن بحث هذه النقطة لها أهميتها الحيوية وذي الشأن الهام بالنسبة لموضوع هذا البحث الأساسي،إذ إن الشيء الذي أصبح في مقدمة المسائل المطروحة وفي أولويات الحركة التي نتجت عنها نهاية العصر الوسيط أو مايعرف بالقرونوسطوية،هو موضوع الحقوق والحريات الفردية،وكانت الأصل في تأسيس ونشأة الحكومات الحديثة،وكما بحثت في المبحث السابق، ومن ثم كانت هذه الحقوق تشكل أحد الدوافع الرئيسة لتلكم الثورات الديمقراطية،فلماذا لم تتمكن التيار الحامل له من التأسيس لنظام الحكم التي تجسده بشكل سليم وصحيح؟.

عليه نخصص هذا المبحث للإجابة على الأسئلة أعلاه،وذلك من خلال المطلبين التاليين:ـــــ

١ـــــ المطلب الأول: موقف الحكومات الديمقراطية الحديثة تجاه مبدأ الحقوق الفردية

٢ـــــ المطلب الثاني:التأسيس الطبقي لأنظمة الحكم الحديثة عامل إختلال بالحقوق الفردية

المطلب الأول: موقف حكومات الديمقراطية الحديثة تجاه مبدأ الحقوق الفردية

عند بحث أنظمة الحكم التي ولدتها الثورات الديمقراطية والتي أصبحت فيمابعد تتبلور ضمن ما باتت تعرف بالديمقراطيات التمثيلية تشكل موضوع الحقوق الفردية وتحقيقها بشكل سليم،من المسائل الرئيسة والحيوية،إذ إنّها تساهم في فتح المجال بشكل جيد لفهم لجوء القائمين على تلكم الثورات لأن تتخذوا من الديمقراطية التمثيلية هذه،النموذج الرئيس والمقتدى به لكي يمثل نظام الحكم في الأنظمة السياسية الحديثة والتي لا تزال مستمرة وأخذت تحتذى بها في الكثير من الأنظمة السياسية الأخرى المعاصرة.هذا بالإضافة إلى أنه في الوقت نفسه يشكل الإجابة على السؤال الذي يقول هل تحقق الإنسجام بين هذا المبدأ الرئيس للتيار الفكري الرئيس للطبقة الاجتماعية الراكبة فوق موجة الثورات الديمقراطية، ومطالب الطبقات الأخرى التي كانوا تشكلون البنية الاجتماعية الرئيسة لهذه الثورات،وكانت لهم مطالب إجتماعية(طبقية)أكثر من مطلب الحقوق الفردية.

تكمن الإشكالية الرئيسة في المأزق الذي دخل فيه موضوع الحقوق الفردية في مرحلة التأسيس للحكومات الحديثة التي أتت بها الثورات الديمقراطية[٦١]المذكورة أعلاه،في وجود تصورين وفهمين رئيسين لهذا المفهوم،والذي هيأت الطريق لتبلور هذه الحكومات بأطر وعلى نحو لايمثل،أو بالأحرى لايأخذ بالتطبيق والتجسيد الحقيقي لهذه الحقوق.فالتيار الديمقراطي يؤمن ويرى بأن الإطار الأنسب لتحقيق هذه الحقوق هو وجود"نظام سياسي يوفر فرصاً للمشاركة في ترتيب الشؤون العامة ينبغي ألا يكون دولة مجردة،بل يجب أن يتمثل،بالأحرى،بعملية التشكيل لأحد أنماط المجتمع:مجتمع تكون فيه شؤون الدولة ذائبة في بوتقة شؤون المواطنين العاديين"[٦٢].أمّا لدى التيار الليبرالي فإن الأمر مختلف إلى حد كبير،وذلك لتأكيد هذا التيار على الحقوق المُلكية كأساس لتشكيل هيئات الدولة

الحديثة،فهذا الحق"يجعلهم يتخلون راضين عن سلطتهم الفردية في معاقبة الآخرين وجعل ممارستها مقصورة على أولئك المكلفين من بينهم بتنفيذها،وطبقاً لقواعد أقرّها المجتمع،أو المخولين بإسمه لهذا الغرض.ومن هنا نشأ الحق الأصلي في تكوين السلطتين التشريعية والتنفيذية إضافة للحكومات والمجتمعات نفسها"[٦٣].

كانت تلك المشاركة التي دعت إليها وتبنتهاالمفهوم الديمقراطي(الحديث)تتم في هذا النظام عبر آلية رئيسة وهي التمثيل،والتي تتجسد في إختيار المواطن الناخب للمثليه لكي يمثله في الهيئة المنتخبة (البرلمان)،لكن لم تحظى هذه الآلية وفي أحد أهم مساحات الديمقراطية الحديثة،بحظ وافر وتام في التطبيق ،إذ"فرض في فرنسا منذ الثورة،تصور يرفض بشكل حاسم كل مايمكن أن يصل بين رغبة إرادة المنتخب، والنائب،وبين إرادة جملة الناخبين،فهو يستبعد المُبادرة الشعبية،وإستدعاء النائب أمام الناخبين،ويحرّم كل مايقترب من الوكالة الآسرة،ويوضح تفضيله للفترات الإنتخابية الطويلة.والأسوأ من ذلك أيضاً،أنه قد يترك مجالاً للتصويت غير المباشر برفعه إلى الدرجة الثانية إستقلال النواب عن السلطة الشعبية،ويوسّع بلا حدود ذلك البعد عن إرادة المواطنين"[٦٤].

ولقد وصل هذا الشرخ والإختلال الواضحين في أهم أشكال الحقوق الفردية في نظام الحكم التي أتت بها الثورة الفرنسية إلى حد أن قامت هذا النظام وفي عهد الجمهورية الثالثة بإخفاء الحقوق الدستورية،الشيء الذي يؤكده(ستيفان بينون)عندما يشير إلى"عدم وجود إعلان للحقوق في النصوص الدستورية لعام ١٨٧٥، وهو الأمر الذي يكمن في صلب الجدل الكثيف في الوسط الفقهي"[٦٥]،وكان لهذه المفارقة الدستورية في دستور نظام حكم[٦٦] تأسست في دولة قامت فيها الثورة الديمقراطية قبل قرابة مائة عام،لها أُسسها وتبريراتها الإيديولوجية، بل الدستورية النظرية، فقد وقفت أبرز فقهاء ومنظري دساتير هذه الأنظمة لفرنسا مابعد الثورة، بالضد من مفاهيم ومصطلحات أساسية للفكرة الديمقراطية، ومنها مفهوم الإنتخاب العام والشامل، حيث إن (الفرد فوييه)كتبت عنها "إن للإنتخاب العام والشامل تناقضاته الخاصة، ومفارقاته،...، وكل هذه التناقضات تعود للتناقض الأساس بين حق الإنتخاب، المُعطى للجميع، والقدرة عليه، التي لاتعود حقاً إلا لعددٍ معين(...).إن التوفيق بين التفوق العددي والتفوق الفكري هو ما يمثل؛تربيع دائرة؛ الديمقراطية"[٦٧].

عند الأخذ بآراء ومواقف أحد مهندسي الدستور الأمريكي وهو(جيمس ماديسون)يتضح هذه الإشكالية أكثر وضوحاً،فهو وكما يكتب(ديفيد هيلد)قد إنصب جهوده الحثيثة لإيجاد نوع من التآلف والتصالح بين الحكم الشعبي وطغيان الأكثرية[٦٨]،وذلك عن طريق إيجاد"نظام للتمثيل السياسي وكتلة إنتخابية كبيرة. ينطوي التمثيل السياسي على النقل الدائم للحكم إلى؛عدد قليل من المواطنين المنتخبين من قبل باقي المواطنين؛،ينطوي على ممثلين يعملون أمناء للناخبين،يتخذون قراراتهم الخاصة ويصدرون أحكامهم الخاصة بشأن مصالح ناخبيهم وبأفضل سبل خدمتها"[٦٩].وبهذا فهو أصبح"مؤيداً للحكم الشعبي طوال بقائه بعيداً عن خطر الأكثرية من توجيه أدوات تخطيط الدولة ضد إمتيازات الأقلية.وعلى الرغم من

الجدّة والأهمية اللافتتين في مجمل آرائه،فإن ماديسون كان،دون أدنى شك،ديمقراطياً متردداً أو بالإكراه"[٧٠].

بهذا الصدد من الضروري الوقوف على آراء(روبرت أ.دال)في أنّ الديمقراطية هي خير ضامن لتحقيق وحماية المصالح الأساسية للناس عامة،ذلك عندما يتوجه إلى ما كتبه أحد أهم منظري ومفكري التيار الليبرالي(جون ستيوارت مل)في أن"الحقيقة الشاملة وتطبيقها،مثل أي فرضيات عامة أخرى،يُمكن وضعها مع إحترام الشؤون الانسانية...وهو مبدأ أن حقوق ومصالح كل شخص مصونة وغير قابلة للتجاهل،وذلك عندما يكون الشخص ذاته مقتدراً،ومستعداً بحكم العادة للدفاع عن تلك الحقوق..يمكننا القول إن حقوق البشر مصونة من الأذى عندما تكون متساوية في أيدي آخرين،ومادامت تتمتع بالقوة على الوجود،وهي محمية ذاتياً"[٧١].

في السياق ذاته،فإن الثورة الأمريكية بوصفها مثالاً رائعاً لأهم الثورات الديمقراطية التي قامت بالتأسيس للديمقراطية التمثيلية،وكما تصب آراء كل من(دومينيك شنابر،كريستيان باشولييه)في الإتجاه الداعم لذلك،عندما يكتبان"إبتدعت الديمقراطية التمثيلية بشكل فعلي في الولايات المتحدة الأمريكية فيما بين عامي (١٧٧٦و١٧٨٧).ففي عام ١٧٧٦ أوجدت الولايات التي كانت قد حصلت حول هذا التاريخ على استقلالها،على أشكال من الديمقراطية شبه المباشرة.كان على النواب بمجرد إنتخابهم عدم الانفصال عن الشعب الذي يستمدون منه شرعيتهم،كانت نيابتهم ملزمة وتجبرهم على البقاء على مقربة من ناخبيهم وتحت رقابتهم بشكل دائم وبالتالي كان عليهم تفعيلها بشكل سريع"[٧٢]،لكن نجد بأن الأمر في الواقع ليست كذلك،لاسيما فيما يتعلق بالمحتوى الحقيقي لمفهوم الديمقراطية،فلدى بعض من آباء المؤسسين توجهات وآراء لا تقف في صالح الديمقراطية تلك،لا بل تتجه صوب معارضتها بشكل أو بآخر،وبهذا الخصوص هناك من يؤيد هذه الحقيقة،ومنهم(دافيد غريبر ـــــ **David Graeber**)عندما يكتب"إذا رجعنا إلى كتابات رجال أمثال(آدام[٧٣]،أو جيمس ماديسون،أو حتى جيفرسون)،من هذه الناحية،فإنه من السهل نستشف بأن النخبة كانوا يفكرون بأن بعض من إنتقاداتهم للديمقراطية تستحق أن يعد خطراً[٧٤].وفي مقدمتها،محاججتهم بأن المؤسسات هي نظام من أغلبية الديمقراطية المباشرة من بين البالغين البيض الرشد في مجتمع تتسم بإنقسام عميق من جانب اللامساواة في الصحة والتي يؤدي إلى الإضطرابات،عدم الإستقرار،ومن ثم وأخيراً نتائج دموية،على أثر إزدياد الديماغوجية والإستبداد،وفي هذه النقطة يمكن أن تكونوا على حق"[٧٥].

مما تجدر ذكرها بهذا الصدد هي أنه وبعد كل تلك المآسي والمعاناة التي واجهتها الفرد في العصور السابقة،ولاسيما القرنوسطوية،وبدايات مايعرف بعصر النهضة وإنتصار الثورات الديمقراطية المذكروة أعلاه،بقيت مسألة الحقوق الفردية في الحكومات الحديثة التي أقامتها تلكم الثورات أحد أهم المعضلات والتحديات،لا بل أحد القضايا الرئيسة التي أصبحت مكامن الضعف الحقيقي لهذه الديمقراطيات،ومن ثم وجد القائمين عليها بأن عليهم البحث عن إيجاد حل واقعي لها،هذا ما ذهب إليه(لاري إلويتز)عندما كتب "كان على واضعي الدستور الأمريكي أن يواجهوا معضلة

سياسية قديمة،وهي كيفية ضمان الحريات الفردية وحمايتها من طغيان الحكومة،مع ضمان عدم إساءة إستخدام هذه الحريات من قبل الأفراد أنفسهم"[٧٦].

ومع أن تلك الثورات وبما قد حققتها من مكاسب وإنجازات،لاسيما السياسية منها،قد أحدثت تغيراً عميقاً ومهماً على مفهوم الحقوق الفردية،إذ وسعت هذه الحقوق في الإعلان الفرنسي لحقوق الانسان والمواطن كي تشمل"الحرية،المُلكية،الأمن،ومقاومة الإضطهاد"[٧٧]، لكن هذا الإعلان بقيت تعاني من أوجه نقص وشوائب عديدة،وذلك"لأنها فقط تستفيد من حمايتها جماعات خاصة،هذه الحقوق قد أُلهِمَت من الفهم الليبرالي للمجتمع،..،حقوق تم تصديقه(من قبل الرِجال)لكي تكون مُلكية مُطلقة للذين يمتلكون القدرة لممارسة إختياراتهم العقلية(الجماعة التي أقصت النساء)"[٧٨].

إن حقيقة ظهور مبدأ الحقوق الفردية في مقدمة إهتمامات واضعي الدستور الأمريكي،وقبلها في إعلان الإستقلال،لا بل هيمنتها وفرض نفسها في تفكير مايعرف بآباء المؤسسين للنظام المتولد من ثورتها الديمقراطية، يؤكدها العديد من الوثائق الصادرة في عملية التأسيس تلك،فقد جاء في إعلان الإستقلال بأن "الناس جميعاً خلقوا سواسية،وأعطوا من قبل ربهم حقوقاً خاصة يصعب التنازل عنها،ومن بينها حق الحياة وحق الحرية وحق البحث عن السعادة،ولضمان هذه لحقوق تشكلت الحكومات بين البشر،مستلهبة سلطاتها من رضاهم"[٧٩].

لكن وكما يذهب إليه البعض ومنهم(روبرت أ.دال)فإنّ"واضعي إعلان الإستقلال تجاهلوا الحقيقة المزعجة بأن داخل الولايات المتحدة التي يعلنونها مستقلة غالبية قوية من الأشخاص،الذين إستُبعدوا من التمتع بالحقوق الثابتة التي من المفترض أن الخالق وهبها لهم.يُضاف إلى ذلك لائحة طويلة تشتمل النساء، والعبيد،والزنوج المحرّرين،والسكان الأصليين وهم الذين حُرموا جميعاً ليس من الحقوق السياسية فحسب،بل من؛ حقوق ثابتة؛أخرى تُعتبر ضرورية للحياة، والحرية، والسعي وراء السعادة"[٨٠].لا بل،وهذا مايشكل دليل قوي على وجود ليست التراجع لدى هذه الحكومة المنبثقة عن ثورة ديمقراطية شهيرة فحسب تجاه الحقوق والحريات الفردية لمواطنيها،بل ممارسة أبشع أنواع التوهين بحرية الإنسان والحط من كرامته من قبل أناس هم من عداد واضعي تلك الوثيقة الشهيرة،إذ إن"توماس جيفرسون،وهو أبرز واضعي إعلان الإستقلال،فقد كان يمتلك عبداً بدوره.كانت النساء كذلك مُلكاً لأزواجهن من عدة أوجهٍ. يُضاف إلى ذلك أن عدداً لا يستهان به من الرجال الأحرار ـــــ تصل التقديرات بشأنهم إلى نحو٤٠ بالمئة ـــــ كانوا محرومين من حق التصويت،وذلك لأن الحق محصوراً بأصحاب الأراضي والعقارات[٨١]،وإستمرت الحال كذلك حتى القرن التاسع عشر"[٨٢].

ومن أحد أبرز دلائل الموقف السلبي والمناقض لنظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية لمبادء ثورتها الديمقراطية،أي مبدأ الحقوق الفردية،يمكن الإشارة إلى أنّ"المادة الأولى من دستور الولايات المتحدة الأمريكية قد أعطت للمواطن الأسود ثلاثة أخماس الوزن الإنتخابي للرجل الأبيض.وقد نجح البيض في إستبعاد السود من الممارسة الإنتخابية طيلة قرن كامل بع الأعلان الرسمي لإلغاء العبودية"[٨٣].و فيما يخص الحالة

في فرنسا فإنها ليست بأحسن من مثيلتها في الولايات المتحدة،إن لم تكن أسوء،فقد"منح دستور ١٧٨٩ حق المواطنة لنحو أربعة ونصف مليون شخص في وقت كان في فرنسا نحو ستة ملايين نسمة يجاوزون الخامسة والعشرين من العمر"،لا بل كان هناك في هذا الدستور شروط أخرى أكثر فداحة بحق الإنسان في هذا البلد،فقد"خضع حق التصويت[٨٤] لشروط متنوعة نذكر منها أن يكون الفرد قد ولّد فرنسياً أو تجنس بالجنسية الفرنسية وأنيكون قد أتمّ الخامسة والعشرين ومقيماً في مدينة أو مقاطعة لمدة عام على الأقل"[٨٥].

وفي بريطانيا وعلى الرغم من أنها حققت تقدماً ملحوظاً في الإتجاه نحو ممارسة المزيد من خطوات الديمقراطية، وذلك بفعل حدوث حركتين أو إنتفاضتين ثوريتين فيها،لاسيما ما يعرف بالثورة الأورانجية، إلا إنها بقيت ولعقود طويلة بعيدة عن الإنجاز السليم والواسع لأهم مبادء ومقومات الديمقراطية،إذ وبسبب تلك النكوص والتمادي الظاهرين والكبيرين في طريق تحقيق تلك الإنجازات،أخذت طبقات وشرائح إجتماعية رئيسة فيها بالنزول إلى الشارع ومطالبة نظام الحكم فيها بالإعتراف بحقوقها وحرياتها الأساسية،فبعد أكثر من أربعة عقود على حدوث تلك الثورة،حدثت حركة شعبية قوية[٨٦] من جانب الطبقات الدنيا وقاموا برفع"وثيقة وقع عليها الآلاف عرضوها على الحكومة وكانت أبرز المطالب أن يمنح حق التصويت لكل الرجال الراشدين الأحرار مع إلغاء شرط المُلكية العقارية وأن يكون التصويت سرياً(لمنع شراء الأصوات)وأن تتساوى قوة التصويت بين المقاطعات المختلفة،وأن يعقد برلمان بصفة منتظمة"[٨٧].

لقد بقيت المطلب الديمقراطي في الدولة البريطانية تتأرجح بين الأخذ بها ـــــ وغالباً بشكل نسبي ـــــ والإبتعاد عنها،تبعاً لضغوطات النضالات السياجتماعية المندلعة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الحقوق والحريات الديمقراطية،حيث إن"قواين الإصلاح لسنوات ١٨٣٢ و١٨٦٧و١٨٨٠،حافظت على المبدأ الذي يشترط دفع الضريبة للحصول على حق التصويت،وهو المبدأ الذي إختفى سنة١٩١٨،مع إقامة الإقتراع العام، الذكوري والنسوي، قبل أن يزول تماماً سنة ١٩٤٨[٨٨]، مع زوال التصويت المزدوج(**double vote**)الممنوح للجامعيين ولرؤساء المؤسسات التجارية"[٨٩].وفي هذا تأكيد واضح على أنَّ التحقيق الفعلي للحقوق السياسية[٩٠]،ومن خلال تحقيق المشاركة السياسية الحقيقية والمساواة والعدالة الإجتماعية في إطار مؤسسات نظام الحكم الرئيسة فيها،ولاسيما الهيئات التمثيلية،لم تشمل قطاعات واسعة من السكان في هذا البلد إلا بعد مرور أكثر من قرنين ونيف من إجراء تلك الإصلاحات السياسية فيها.

بناء على تلك الحقائق يمكن الإستنتاج بأن حالة تمادي الثورات الديمقراطية للدول المذكورة أعلاه تجاه الحقوق والحريات الفردية كانت قد ولدت وظهرت إلى سطح الحياة السياسية منذ الأيام الأولى لهذه الثورات،وهذا ما يمكن إعتباره بمثابة عدم تجسيد تلك الثورات لحركة،أو بالأحرى لتيار إجتماعي واسع وكبير يمثل أغلب أفراد مجتمعاتها بخلاف إنتماءاتهم الطبقية والشريحوية الاجتماعية،لاسيما على صعيد قيادات الأوساط والقوى القيادية لتلك الثورات،وهذا ما يقوي فرضية هذه الدراسة الأساسية والمتمثلة في أنّ الإتجاه

التي فرضت نفسه وهيمنت على مصير تلكم الثورات وأخذت بيدها زمام إدارتها وتأسيس نظام أو أنظمة حكمها،كانت إتجاهاً تجسد مصالح طبقة أو شريحة إجتماعية بعينها دون سواها،وهي الطبقة التي ولدتها النظام الاجتماعي المتولد من لدن الثورة الصناعية في تلك المجتمعات المتقدم.

المطلب الثاني:التأسيس الطبقي لأنظمة الحكم الحديثة عامل إختلال بالحقوق الفردية

لم تكن الثورات الديمقراطية الحديثة التي نشأت منها الأنظمة السياسية الحديثة وأنظمة حكمها بمنأى عن صراع الطبقات والفئات الاجتماعية المقموعة والمُظطَهَدة تحت ظل هيمنة الحكومات المَلَكية المستبدة،لا بل كانت هناك حراك إجتماعي عميق ومتأجج تلف تلك الثورات والحركات الراديكالية الأخرى التي ولدت منها هذه الأنظمة،وهذا ما نتجت عنها إتجاهين إجتماسياسيين متنافرين بل متضادين داخل العملية السياسية الجديدة.فقد كانت هناك الطبقة العاملة والطبقات والفئات الدنيا والمُستَغَلَة من جانب، والطبقة البرجوازية الصاعدة إقتصاسياسياً وإجتماسياسياً والفئات والشرائح المتحالفة معها. وهذا ما خلقت أهم تحدي أمام تحقيق الحقوق والحريات الفردية في هذه الأنظمة الحديثة،عليه من الضروري بحثها في إطار هذه الدراسة.

ففي بداية الثورات الديمقراطية تلك،ظهرت نخبة مثقفة ما لبثت أن تحولت إلى نخبة سياسية مهيمنة على السلطة السياسية فيها تحت غطاء الأجهزة السياسية الحديثة،هذه الظاهرة الحديثة في العملية السياسية أصبحت تشكل أحد التحديات الرئيسة أمام تطبيق المبادء الديمقراطية الرئيسة ومنها الحقوق الفردية،ماديفع بـــ(آلان تورين)يكتب"بدأ إستبدال النخبة السياسية،بأحزاب سياسية وحركات طبقية،قبل أن يفيض الدفاع عن المصالح الخاصة من عالم العمل،على مجموع مظاهر الحياة الاجتماعية،التي تحولت بفعل الإنتاج والإستهلاك الجماهيري.ولم تكفّ المسافة عن الإزدياد بين مجال الدولة ومجال المواطنين الذين صاروا مستهلكين وأشخاصاً خاصيّن،حتى أن الديمقراطية أفضت أكثر فأكثر إلى التنظيم المستقل لحياة سياسية، لايمكن أن تتماهى مع الدولة ولا مع طلبات المستهلكين"[٩١].

لقد مثلت الحكومة التي أنشئتها الثورة الفرنسية،على سبيل المثال،حقيقة رأي(تورين)ذلك،إذ إن وكما يكتب(غوستاف لوبون)بأنه لقد"ورثت الحكومية التي هي عنوان الحقوق الإلهية الحديث قدرة الآلهة و الملوك،فمع أن لويس الرابع عشر مات منذ عهد طويل حافظت الحكومة على أساليبه ومبادئه في الحكم، ...،فإن السياسة التي أدت إلى طرد محافل رجال الدينية في زماننا وطرد البروتستان في الماضي من البلاد تشتق من مبادء واحدة،ولايحتاج إلى إعمال فكر كبير إثباتنا أن اليعاقبة بإقامتهم النظام الجمهوري مقام النظام المَلَكي المُطلَق جهزوا ذلك بما في هذا من بطش وجبروت،ثم لما أراد الجيروندويون أن يجعلوا الدولة أقل مركزية،وأخف إستبداداً ألقوا أنسفهم إلى التهلكة حيث ضربت رقابهم"[٩٢].

ويذهب(ألكسي دي توكفيل)الإتجاه نفسه في التفكير،فقد قام بتطوير قراءة جديدة للثورة الفرنسية مغايرة لما قام به معاصريه،إذ إنه أسس لقراءة زمنية لهذه

الثورة"ضمن مسار عملية إستغرقت عدة قرون(وهي العملية التي تميزت بتنامي سلطة ومركزية الدولة وتزايد حدة؛الإنقسام الطبقي؛المؤدي إلى إنكماش المجموعات الاجتماعية وأيضاً الأفراد،حول أنفسهم)"[٩٣]،ومن هذا التأسيس النظري لقراءة تلك الثورة،توصل(توكفيل)للخاصية الحتمية للديمقراطية بوصفها ظاهرة سياسية وإجتماعية وأخلاقية "تتأرجح نتائجها بين إبتكار ديمقراطية ليبرالية كشكل إجتماعي وسياسي أصيل وقبول الطغيان الجماهيري داخل نظام العبودية المعممة – servitude generality –"[٩٤].

عليه يمكن القول بأن هذه الثورات،ولاسيما الفرنسية،قد أدت إلى بزوغ وتبلور إستقطاب طبقي واضح وعميق في البنية الجديدة لمجتمعاتها،وهذا ما نتجت عنها بدورها ضآلة الإهتمام بالشعارات والمسائل الجوهرية التي شكلت الدوافع الحقيقية لها وفي مقدمتها قضية الحقوق والحريات الفردية.

في الإرتباط بالموضوع نفسه وكيف أصبح الحكومات الحديثة المتولدة من لدن تلك الثورات ميداناً حقيقياً لتجسيد مصالح طبقات بعينها دون الأخرى،نجد(تشارلز تيللي)يكتب"سرعان ما توقفت مسيرات الشوارع والتجمعات الشعبية تحت ضغط القمع،وخبت المُظاهرات زهاء خمسة عشر عاماً،...،وفي عام ١٨٦٨ أصبح قانونيًا للعمال أن يعقدوا إجتماعات عامة دون تصريح مسبق من الحكومة"[٩٥].ولم يكن مظاهر القمع والحرمان من الحقوق تلك في فرنسا،محصورة فقط على تلك المساحات والميادين لأبناء طبقة بعينها،بل إمتد لتشمل ميادين أخرى وفئات وشرائح إجتماعية أخرى،هذا ما يؤكده(تشارلز تيللي) عندما يكتب"إستغرق الأمر بعد ثورة ١٨٤٨ قرابة نصف قرن آخر من تناوب بين أنظمة القمع النسبي وأنظمة السماح كي تصبح المظاهرات متاحة بشكل كبير،وظلت على هذا النحو حتى الفتح الألماني عام ١٩٤٩،حيث أحكمت السيطرة عليها مرة أخرى بعد التحرير عام١٩٤٤ــــ١٩٤٥،..،ولكن هذا ينطبق أيضاً على عناصر أخرى من الحركات الاجتماعية[٩٦] مثل:تأسيس الجمعيات ذات الأغراض الخاصة special- purpose associations،وتكوين التحالفات،وتنظيم إجتماعات عامة لإملاء المطالب،وإنتشار مظاهر الوقفة،والدمج بين هذه العناصر وعناصر أخرى في حملات عامة مُستدامة"[٩٧]."والحكومة لتذبذبها المتواصل وإشتراعها إتفاقاً وإضطهادها كثيراً من طبقات الأمة أصبحت ثقيلة شديدة الوطأة ممقوتة من الذين بغت عليهم،وهي إن إستطاعت ـــــ مع خرقها حُرمة المعتقدات وإرهاقها مصالح الناس وسخرها من الشعب بما تلقيه فيه من الأوهام يتعذر تحقيقها ـــــ أن تبقى صاحبة الأمر والنهي قلّما توجبه بين صنوف الأمة من منافسة ومزاحمة،فلذا نرى سلطانها الواسع في الظاهر والمناقض بالحقيقة لأي مثل أعلى تحت رحمة المصادفات والطوارىء"[٩٨].

وفيما يخص بريطانيا والحركة السياسية الراديكالية[٩٩] التي أدت إلى حدوث التغير الديمقراطي فيها،فقد كانت هذا التغير تمت على كاهل الطبقات الدنيا في المجتمع البريطاني في تلك المرحلة،إذ وكما يذهب إليه(بارنجتون مور)إذ"إن كون العنف والقهر اللذين أديا إلى تلك النتائج[١٠٠] قد تمّا على إمتداد فترة زمنية طويلة،وكون حدوث ذلك بشكل أساسي في إطار القانون والنظام قد

ساعد في النهاية على إقامة الديمقراطية على أساس أصلب،لا يجب أن يعميانا عن ممارسة الطبقات العليا قدراً ضخماً من العنف ضد الطبقات الدنيا"[١٠١].

عليه كيف يمكن الحديث عن تبني الحقوق الفردية وتحقيقها في ثورة ديمقراطية في بلد معروف بترسيخ أقدام الليبرالية فيها(بوصفها التيار الداعي الرئيس للحقوق الفردية)،وتتم فيها طمس ومسخ حقوق أغلب أبناء أحد الطبقات الاجتماعية الرئيسة[١٠٢] فيها في الفترة التي حدثت فيها تلك الثورة، فقد كانت وفي"إحدى القرى في ليسسترشاير؛كما في آلاف الأبرشيات الأخرى في المناطق الوسطى والجنوبية؛،أدت سياجات الحقول المشاع[١٠٣]،وكذلك ضياع المُراعي المشاع وشروط الاقتصاد النقدي،إلى إرتفاع مُطرد في معدل الفقراء حتى إنه بحلول عام ١٨٣٢ كان يَحصل على الدعم؛حوالي نصف الأُسر في القرية من خلال التلقي المنتظم لإغاثة الفقراء بينما كانت أعداد أكبر بكثير تتلقى إغاثة متقطعة"[١٠٤].

وفيما يرتبط بالحقوق السياسية والاجتماعية لأبناء الطبقات الدنيا في بريطانيا،ولاسيما العاملة منها، في الواقع لم تتم تحقيقها إطلاقاً إلا بعد إصلاحات عام ١٨٣٢،إذ وكما يكتب(تشارلز تيللي)"فمنذ عام ١٨١٢ تقريباً قامت حملات على مستوى الأمة من أجل إصلاح برلماني يهدف إلى:توسيع حقوق التصويت وزيادة التمثيل المُتكافيء للناخبين،وعقد لقاءات سنوية للبرلمان،بل دعت أيضاً إلى تحسينات من قبيل الإقتراعات السرية وتحديد دخول ثابتة لأعضاء البرلمان تجعل الإحتفاظ بالوظيفة ممكناً للرجال الأفقر"[١٠٥].

وبالرغم من محاولات العديد من مفكري ومنظري التيار الليبرالي في إخفاء الطابع الطبقي للحكومات الديمقراطية الحديثة،إلا أن ما كان سائداً ويسود فيها يقول بحقائق على إختلاف بيّن ومتناقض لذلك، فعند أخذ واقع النظام السياسي التي سادت وهيمنت على بريطانيا بعد ثورتها المجيدة– glorious revolution– يظهر ذلك الطابع والطبيعة بشكل واضح ولا لبس فيهما،هذا ما يشير إليه البعض ومنهم (بارنجتون مور)عندما يكتب"لكي نفهم سبب كون تلك المرحلة الرجعية قصيرة نسبيّاً،ولماذا بدأ التحّرك من جديد نحو أكثر المجتمعات حرية في القرن التاسع عشر،من الضروري أن ننظر إلى ما وراء طبقات مُلاك الأراضي،فقد بلغت تلك الطبقات ذروة نفوذها الاقتصادي والسيّاسي الموحد قبل بداية القرن،والقصة اللاحقة خاصة بالدفاع والتنازلات التي سهَّلها كون عملية التآكل بطيئة وأن قاعدتها الاقتصادية ظلت قويّة.والمُجازات الآلية الشائعة في هذا السياق مضللة،فمع أن العناصر الرأسمالية في المدن؛صعدت؛، فإن طبقات مُلاك الأراضي العُليا لم؛تسقط؛ـــــ على الأقل لوقت ليس بالطويل جداً"[١٠٦].

وتلك التطورات العميقة التي لفت تلك المرحلة الحساسة من تبلور الحكومات الحديثة وطغت عليها،أدت إلى نتائج هي في غير صالح لا الفكر الديمقراطي ونموذج نظامها المتولد(الديمقراطية التمثيلية)،ولا مع الفكر الليبرالي والتي تحولت حاملها الاجتماعي إلى الطبقة المسيطرة في هذا النظام،وحول هذه الحقيقة نجد(تورين)يكتب"فالليبرالية عنصر دائم من عناصر الفكر الديمقراطي.لكنه لايشكل إلا منطقة

إنتقالية وغير مستقرة بين القوى السياسية المتناحرة،حين يكون لهذه القوى تعريف؛اجتماعي؛قوي،لاسيما بمصطلحات طبقات إجتماعية ومجموعات مصالح.لقد حاربت الليبرالية أنظمة الحكم المَلَكية المطلقة،أما بعد سقوطها فقد حوربت هي على يد الحركات الشعبية"[١٠٧].

إن الذي لا لبس فيه وحقيقة مؤكدة تتمثل في أن الثورات الديمقراطية تلك،قد حدثت في القرنين السابع عشر والثامن عشر،لكن لم تتم الوصول إلى تحقيق الحقوق الفردية في كل من هاتين البلدين،لاحينها ولا في القرنين التاليين لها،حتى عندما يكون الحديث عن تلك الحقوق في إطار الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية غير العمالية أو الكادحة،إذ كانت هناك،وعلى سبيل المثال،تحقيق للحقوق لدى"جماعات المصالح المنظمة مثل أصحاب المانيفاتورة/الصناعات الصغيرة والمهن الطبية حقوقاً سياسية خاصة مثل الحق في التعبير والعمل الجماعي،لكن نادراً ماحدث هذا بوسائل الحركات الاجتماعية.وفي أغلب الأحوال كانت الجماعات التي تمكنت من موارد وإتصالات ومكانة إجتماعية يعتد بها قد نالت حقوقها عبر تفاوض مباشر مع الحكومات"[١٠٨].

وعند الأخذ بالثورة المجيدة في بريطانيا،عندها تظهر بأن بعد أكثر من قرن حدوثها،إذ نتحدث عن أية ثورة ديمقراطية وحكومتها وبعد(١٣٠)عام من حدوثها يقوم بإصدار قانون يحرم أبسط الحقوق السياسية للناس المحرومين والمُضطَهدين،فقد"حرم قانون الاجتماعات التحريضية **Seditious Meetings Act** لعام ١٨١٧ الاجتماعات المغلقة التي كانت تخطط لأعمال مباشرة للتأثير على الحكومة،لكن القانون سمح باللقاءات العامة المفتوحة للتعبير عن تأييد الإصلاح البرلماني،وقد قاد(إتحاد ستوكبورت)إستجابة المنظمين السياسيين الشعبيين ضد المناخ القمعي الجديد وقد صار هذا الإتحاد نموذجاً للإتحادات السياسية على مستوى الدولة بما في ذلك لندن"[١٠٩].

إن النقطة الأساسية والحيوية التي يمكن إستشفافها من الحقائق أعلاه،تكمن في أن تلك الثورات الديمقراطية كانت ذات محتوى طبقي،أو بالأحرى تحركها العامل الطبقي من جانب،ومن جانب آخر كانت قد هيأت لها وبلورتها قضايا الحقوق والحريات الفردية جنباً إلى الجنب مع الحقوق والمطالب الطبقية، ولهذا وعلى الرغم من هيمنة العامل الفكري المتمثل بهذه الحقوق والحريات،ولاسيما الفردية منها،إلا أنها لم تستطع أن تحول دون ظهور الأول(العامل الطبقي)،وهذا ماكانت تشهد عليه وتؤكده واقع الأحداث والتطورات التي جسدتها المسار العملي لها(أي لتلك الثورات).

إن هذه الحقيقة سطعت بالقوة على واقع تلك الثورات بحيث أصبحت مكان الإهتمام والدراسة العميقة لدى العديد من المفكرين والباحثين فيها،ودفعت بهم في جعلها في صلب آرائهم وتنظيراتهم بهذا الصدد، فنجد(ديرك بيرغ)تؤكدها عندما يكتب"في المرحلة اللاحقة[١١٠] وفي وقت مبكر،فإن الحركات العمالية قد وجدوا الإتحادات العمالية والإشتراكية أو الأحزاب السياسية الإشتراكية ـــــ الديمقراطية،وقامت الحركات النسائية تنشغل نفسها في توسيع حق الإقتراع كمطالب رئيسة لهن.ولعبت بورجوازيو المدن والطبقة المتوسطة

دوراً أكثر غموضاً،إذ إنهم وفي البداية،فضلوا الفكر الليبرالي وتوسيع الإقتراع،والمثل على ذلك، في الحركات التي أدت إلى ثورات عام ١٨٤٨،عندما قاموا بحماية مصالحهم.وفيمابعد،ومع أنه،في بعض الأوقات إنهم قاموا بتكوين تحالفات مع القوى الأرستقراطية الباقية وذلك بالضد من الحركات العمالية في الإمبراطورية الألمانية"[١١١].

بناءً على ماتقدم يمكن الوصول إلى الإستنتاج الرئيس والتي تفيد بأنّ الدخول العامل الطبقي في عملية بناء نظام الحكم في الديمقراطيات الحديثة(التمثيلية)،وبتلك الفعالية التي أشرت إليها،قد جعلت من تحقيق الحقوق والحريات الفردية وغيرها من مبادء وقيم الديمقراطية تفتقد إلى أرضية حقيقية وسليمة من التحقيق.ولهذا فقد أصبحت تحقيق هذا المطلب الأساسي لتلك الثورات الديمقراطية متلازمة بخوض النضالات والإنتفاضات والعصيانات وغيرها من أشكال النضال والحركات الاجتماعية التي قامت بها أبناء الطبقات والشرائح الفئات الاجتماعية والعرقية المحرومة والمستبعدة لحقوقها وحرياتها الأساسية والتي كلفت بعضها ثمناً باهضاً،إذ قدمت من خلالها تضحيات كبيرة إلى أن تمكنت وبشكل تدريجي في أغلب الأحيان من جعل تحقيق تلك الحقوق والحريات متحققة بهذا الشكل أو ذاك وبهذه الدرجة أو تلك.

الخاتمة:

كانت الحقوق والحريات الفردية الأصل في تشكيل أنظمة الحكم في الدول الصناعية المتقدمة،بشكل خاص،والدول التي ظهرت فيها الديمقراطيات الحديثة(التمثيلية)بشكل عام،ونظراً لما كانت تمارسه أنظمة الحكم السابقة وعلى طول عدة قرون،من بطش وحرمان شديدين لهذه الحقوق والحريات،فقد أصبحت بمثابة القضية المركزية لأغلب أفراد تلك المجتمعات،وهذا ما حدّت بها أن تكون أحد العوامل الرئيسة من وراء قيام أغلب الحركات الراديكالية والثورات الديمقراطية التي قامت فيها والتي تمخضت عنها قيام وتأسيس أنظمة حكم ديمقراطية باتت تعرف بالديمقراطيات الحديثة أو التمثيلية.

لكن وبسبب من عدم تبلور قضية الحقوق والحريات الفردية تلك في إطار مطلب وهدف مستقل تمثلها وتحتضنها حركة(أو حركات)سياسية خاصة بها وتعمل على تحققها الفعلي والتام في إطار أنظمة الحكم المقامة من قبلها عقب إنتصارها على أنظمة الحكم المُستَبدة(المَلَكيات المطلقة السائدة حينئذ)،أن أصبحت ضحية أشكال ومصادر أخرى من حركات وتيارات أخرى مستجدة في الأوضاع التي سبقت ورافقت قيام تلكم الثورات.وكانت أحد تلك الأشكال وأكثرها تأثيراً ونفوذاً هو العامل الطبقي المتمثل بظهور الطبقات الجديدة من لدن قيام الثورة الصناعية وما أدت إليها هذه الثورة من ولادة نظام إقتصاإجتماعي جديد تمثلت بالنظام الرأسمالي،وكان هذا العامل الطبقي تمثلها طبقتين رئيسيتين باتتا تخوضان غمار صراع إجتماسياسي عنيف وعميق في تلكم المجتمعات الصناعية المتقدمة،ولقد ترتبت على هذا الصراع أن أدخلت قضية الحقوق والحريات الفردية في متاهة تجاذبات وتأثيرات هذا الحراك الطبقي الصاعد.

ونظراً لتمكن أحد قطبي هذا الصراع(الطبقة البرجوازية)من تسنم قيادة تلك الثورات الديمقراطية،

ولاسيما كانت هذه الثورات قد إندلعت بالضد من الأنظمة المَلَكية البالية والتي باتت تقف في وجه التقدم الناهض والجارف أمام مصالح هذه الطبقة الجديدة،فقد رجحت كفة ميزان الصراع الطبقي تلك لصالحها (والشرائح والفئات المتحالفة معها)،وهذا ما فتحت الباب بمصراعيها أمامها لكي تستثمر نتائج إنتصار تلك الثورات وتقوم هي بوحدها بتشكيل وبناء أنظمة الحكم الحديثة بما تحلوا لها وتناسب مصالحها الخاصة.ولقد نتجت عن تلك التطورات والأحداث الحديثة،وبسبب من سيطرة وهيمنة المنطق الطبقي الماثل لتحقيق المصالح الطبقية الخاصة بها،أن أضحت بالعديد من القضايا والمسائل التي كانت تشكل دوافع وأهداف رئيسة لتلك الثورات،ومنها الحقوق والحريات الفردية،والتي في البداية شملت أفراد طبقات وشرائح إجتماعية عديدة،لاسيما تلك التي تخوض نضالات سياسية وإجتماعية ضد مصالح وبنى نظام الحكم الجديد.وبهذا فقد تراجعت هذه الأنظمة الحديثة من أحد أهم الإلتزامات الملقاة على عاتقها،وهي التحقيق الفعلي والسليم للحقوق والحريات الفردية دون أي تميز على أساس طبقي أو عرقي أو فئوي.

الهوامش

[1])يعد حقوق الانسان من"المفاهيم المعيارية أو الإرشادية،التي تصنف عادة بأنها ؛قيم؛".أندرو هيوود،النظرية السياسية مقدمة،ت:لبنى الريدي،ط١،المركز القومي للترجمة،القاهرة،٢٠١٣،ص١٨.

[2])جان توشار،لويس بودان،بيار جانين،وآخرون،تاريخ الفكر السياسي،ت:د،علي مقلد،ط١،الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨١، ص٥٦.

[3])في الإشارة إلى الحقبة المعروفة بالقرونوسطوية،التي تمت فيها سيطرة الكنيسة والإقطاع المطلقة على الحياة السياسية للمجتمعات الاوروبية.

[4])جورج بوليتزر،فلسفة الأنوار،ت:جورج طرابيشي،ط١،دار الطليعة للطباعة والنشر،بيروت،١٩٧٤،ص١٤.

[5])نقلاً عن:المرجع نفسه،ص ص١٦،١٧.

[6])وهو"غرغوار الكبير الذي تسنم الكرسي البابوي في(٥٩٠ـــــ٦٠٤)وصاحب المقولة الشهيرة؛سلام الكنيسة وسلام الدولة مرتبطان؛".توشار،بودان،جانين،وآخرون،المرجع السابق،ص١٠٨.

[7])د.عبدالرضا حسين الطعان،د.علي عباس مراد،د.عامر حسن فياض،موسوعة الفكر السياسي عبر العصور،ط١،إبن النديم للنشر والتوزيع،الجزائر،٢٠١٥،ص ص٢٦١،٢٦٢.

[8])أندرو هيوود،المرجع السابق،ص٣١٥.

[9])المرجع نفسه.

[10])Ricard Tuck, Hobbes a very short introduction, 1st published, Oxford University Press, New York, 2002, p.75.

[11])Ibid.

[12]) Andrew Clapham, Human Right, 1st published, Oxford University Press, New York, 2007, p.7.

[13])د.منذر الشاوي،القانون الدستوري،ج١،ط٢،دار العاتك لصناعة الكتاب،القاهرة،٢٠٠٧،ص٧٢.

[14])رونيه دولا شارير،دراسات حول النظرية الديموقراطية،ت:د.حافظ الجمالي،ط١،دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق،١٩٨٦،ص٣٦.

[15])ستيفن دي تانسي،علم السياسة الأسس،ت:رشا جمال،ط١،الشبكة العربية للأبحاث والنشر،بيروت،٢٠١٢،ص١١٦.

[16])غيوم سيرتان ـــــ بلان،الفلسفة السياسية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ت:عزالدين الخطابي،ط١،المنظمة العربية للترجمة، بيروت،٢٠١١،ص١٥.

[17])أندرو هيوود،المرجع السابق،ص٢٧٢.

[18])في الإشارة إلى العقد الاجتماعي،والذي بمقتضاه"يضحي كل فرد في حالة الطبيعة بحقه في تحديد الجرائم والعقوبات، وإصدار الأحكام وتنفيذها بنفسه،دون أن يلغي ذلك حق الانسان في حماية حياته وحريته وأمواله،إذ ينبغي أن يبقى هذا الحق مُصاناً ومتكاملاً دون أن يمسه شيء مهما كانت النتائج،ولتحقيق هذه الغاية يقيم الأفراد علاقة تعاقدية بينهم لغرض التجمع وتشكيل الجماعة الانسانية الناشئة عن هذا الحق

الاجتماعي والتي هي الدولة".د.الطعان،مراد،وفياض،المرجع السابق،ص٤٥٥.

[١٩])فرديناند تونيز،تونيز:الجماعة والمجتمع المدني،ت:نائل حريري،ط١،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،بيروت، ٢٠١٧،ص٣١٤.

[٢٠])إذ إن"فكرة الحق الطبيعي المنبثقة من تقليد لاتيني قديم،ستصبح في فترة الحكم المَلَكي،عبارة عن إحتجاج ضد بعض الحقوق الوراثية والإمتيازات الكهنوتية،فقد أقرت بتَضمن الطبيعة الانسانية لبعض الحقوق السياسية،مانحة الفرد بإعتباره كذلك،؛حريات طبيعية؛لايمكن التفريط فيها ـــ **inalienable** ـــ ولا إلغائها.ويعتبر مفهوم الميثاق الاجتماعي بمثابة آلة حربية ضد كل تأسيس متعال للسيادة،دعم مبدؤه الثيولوجي حول الشرعية من طرف الحروب الدينية التي مزقت أوروبا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر".غيوم سيبرتان ـــ بلان،المرجع السابق،ص ص٣٥،٣٦.

[٢١])المرجع نفسه،ص٣٥.

[٢٢])ستيفن ديلو،تيموثي ديل،التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني،ت:ربيع وهبه،ط١،المركز القومي للترجمة،القاهرة،٢٠١٠،ص٢٧٩.

[٢٣])المرجع نفسه.

[٢٤])د.الطعان،مراد،وفياض،المرجع السابق،ص٤٥٦.

[٢٥])د.شيرزاد أحمد النجار،دراسات في علم السياسة،ط١،دار دجلة،عمان،٢٠٠٥،ص١٦٥.

[٢٦])فردريك روزن،مِل،ت:عاطف يوسف سليمان،ط١،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،بيروت،٢٠١٧،ص١٤٨.

[٢٧])المرجع نفسه،ص٢١٦.

[٢٨])مما تجدر الإشارة إليه بهذا الصدد،هو أنّ(مل ـــ جيمس ميل **James Mill**)وعند حديثه عن"الحرية المدنية أو الاجتماعية أخفق بصورة قاطعة في ذكر القانون أو الحكومة كمصدر أو مبرر لهذه السلطة ـــ سلطة المجتمع ـــ.وعلة ذلك الإخفاق هو ما يلوح من أنّ(مل)حوَّل تركيزه ـــ أولاً ـــ من القانون والحكومة إلى الاهتمام بالمجتمع عمومًا".المرجع نفسه،ص٢٠٨.

[٢٩])المرجع نفسه.

[٣٠])د.شيرزاد احمد أمين النجار،منظومة المفاهيم عند ديفيد إيستن:(دراسة نقدية)،قضايا سياسية،مجلة،كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين ـــ بغداد،العدد(٤١)،السنة٢٠١٥،ص١٧٨.

[٣١])فهو يحدد ثلاثة مفاهيم رئيسة للنظام السياسي تتمثل في كل من(المادية والوظيفية والهيكلية).

[٣٢])د.شيرزاد احمد أمين النجار،منظومة المفاهيم عند ديفيد إيستن:(دراسة نقدية)،المرجع السابق،ص١٩٧.

[٣٣])ممايجدر ذكره أن(أميل دوركهايم ـــ **Emile Durkheim**)يرى بأنه"كثيراً ما يعبر بلفظ الحكومة لا عن الهيئة الحاكمة وإنما عن الجماعة السياسية في مجموعها".مارسيل بريلو،علم السياسة،ت:احمد حسيب عباس،دار نهضة،القاهرة،١٩٦٥،ص٤١.

[٣٤])د.شيرزاد أحمد النجّار،دراسات في علم السياسة،المرجع السابق،ص٨٠.

[٣٥])المرجع نفسه.

[٣٦])في محاولة منه لتعريف مفهوم(الشرعية)،نجد(كارل شميت)يكتب"في الإستعمال المعاصر للغة تعني كلمة الشرعية؛موافق للحق؛وكلمة قانوني؛موافق للقانون؛.الشرعية هي عبارة عن شكل وظيفي لبيروقراطية الدولة أو أي بيروقراطية أخرى فعّالة وقابلة للحساب".كارل شميت،اللاهوت السياسي، ت:رانية الساحلي ـــ ياسر الصاروط،ط١،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،بيروت،٢٠١٨،ص١٥٩.

[٣٧])المرجع نفسه،ص ص١٥٩،١٦٠.

[٣٨])باسكال سلان،الليبرالية،ت:تمالدو محمد،ط١،الأهلية للنشر والتوزيع،بيروت،٢٠١٠،ص١١٥.

[٣٩])غيوم سيبرتان ـــ بلان،المرجع السابق،ص٦٠.

[٤٠])كارل شميت،المرجع السابق،ص٣٨.

[٤١])آلان تورين،ما الديمقراطية،ت:عبود كاسوحة،منشورات وزارة الثقافة،دمشق،٢٠٠٠،ص٣٧.

[٤٢])بصدد مفهومي؛الجماعة؛و؛المجتمع؛يرى(تونيز)بأنّ"كل علاقة ضمن؛الجماعة؛تشبه،في جذر أو نواة وجوده،النموذج الأولي الذي تنشأ منه الذات الفردية(أو؛النفس؛كما يمكن أن نسميها بشكل فضفاض)وحريتها.وعلى النقيض من ذلك،تمثل كل علاقة ضمن؛المجتمع؛الإمكان الكامن لـ(ظهور)شخص متفوق إصطناعي،تكون له السيطرة على حصة معينة من الوسائل والموارد،بل إنّ المجتمع حقاً يعتبر في حاجة إلى مثل هذه الهيئة كي يعمل بوصفه وحدة فاعلة".فرديناند تونيز،المرجع السابق،ص٢٩٤.

[٤٣])المرجع نفسه،ص ص٣٣٦،٣٣٧.

[٤٤])ستيفن ديلو،تيموثي ديل،المرجع السابق،ص٢٩٨.

[٤٥])ويقصد بها"النموذج الأولي للديمقراطية الليبرالية،المستنبط حوالي سنة١٨٢٠،والتي تقوم على إسهامات كل من(جيرمي بنثام **Jeremy Bentham**) و(جيمس مل **James Mill**)".غيورغ سورنسن،الديمقراطية والتحول الديمقراطي،ت:عفاف البطاينة،ط١،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،بيروت،٢٠١٥،ص٢٢.

[٤٦])المرجع نفسه.

[٤٧])غيورغ سورنسن،المرجع السابق،ص٢٢.

[٤٨])غيوم سيبرتان ـــــ بلان،المرجع السابق،ص٥٩.

[٤٩])ويقصد به الإتجاه الذي آلت إليه الثورات الديمقراطية،إذ إن"العملية الديمقراطية تمثل بأنها رسخت صيغة؛دكتاتورية منتخبة؛".ديفيد هيلد،نماذج الديمقراطية،ت:فاضل جتكر،ج٢،معهد الدراسات الاستراتجية، بغداد ـــــ بيروت،٢٠٠٦،ص٣٠١.

[٥٠])المرجع نفسه.

[٥١])في الإشارة إلى الليبرالية الديمقراطية.

[52]) **David Graeber, The Democracy Project, 1st published, Penguin Book, London, 2014, p.184.**

[53])**Ibid, p.186.**

[54])**Christian W.Haerpfer ,Patrick Bernhagen ,Christian Welzel ,..et ,Democratization , Oxford University Press , New York , 2009 , p.45.**

[٥٥])دومينيك شنابر،كريستيان باشولييه،ما المواطنة،ت،سونيا محمود نجا،ط١،المركز القومي للترجمة،القاهرة،٢٠١٦،ص ص٣٢،٣٣.

[56]) **Christian W.Haerpfer, Patrick Bernhagen, Christian Welzel , ..et, p.45.**

[57])**Andrew Clapham, p.7.**

[٥٨])ذلك في الإشارة إلى النساء وأبناء الطبقة العاملة والفئات الاجتماعية المقهورة الأخرى.

[59])**Andrew Clapham, p.10.**

[٦٠])بهذا الخصوص نشير إلى أن(ماكس فيبر)قد"سلّم بأن صراعات طبقية حادة جرّت في مراحل تاريخية،وبأن العلاقة بين رأس المال والعمل المأجور علاقة ذات أهمية كبيرة في تفسير العديد من سمات الرأسمالية الصناعية.وافق فيبر على أن الطبقة ليست،أولاً وقبل كل شيء،إلا سمة؛موضوعية؛من سمات العلاقات الاقتصادية،متجذرة في علاقات المُلكية،وأن إنبثاق الرأسمالية الحديثة جاء منطوياً على تشكيل كتلة جماهيرية من عمال الأجرة المُعدَمين،المضطرين إلى بيع عملهم لأرباب الرأس المال كي يكسبوا قوت يومهم".ديفيد هيلد،المرجع السابق،ج٢،ص٢٧٩.

[٦١])فأغلب مفكري التيار الليبرالي يرجعون هذه الإشكالية،أي إشكالية الديمقراطية مع الحقوق الفردية وحريته إلى الأساس التي قامت عليها الديمقراطية الحديثة،وهي العقد الاجتماعي،إذ إن هذا العقد يتضمن"عنصراً إستعبادياً،وتظل الدولة مبنية على الإكراه،وبالتالي لايمكن لأي نظام من الأنظمة الديمقراطية أن يحترم الحقوق الفردية،أي حق كل فرد في إستخدام عقله الشخصي لمتابعة مصالحه الخاصة".باسكال سلان،المرجع السابق،ص١١٧.

[٦٢])ديفيد هيلد،نماذج الديمقراطية،ت:فاضل جتكر،ج١،معهد الدراسات الاستراتجية،بغداد ـــــ بيروت،٢٠٠٦،ص١٠٦.

[٦٣])ديفيد بوز،مفاهيم الليبرتاية وروادها(٣)،ت:صلاح الدين عبدالحق،ط١،رياض الرئيس للكتب والنشر،الأردن،٢٠٠٨، ص٢٧.

[٦٤])رونيه دولا شاريير،المرجع السابق،ص٢٠١.

[٦٥])ستيفان بينون،نظرة نقدية على دروس؛أستاذ؛قانون دستوري،حالة أديمار إيسمان(١٨٤٨ـــــ١٩١٣)،القانون العام وعلم السياسة،مجلة،العدد(١)،سنة(٢٠٠٧)،ص٢٠٨.

[٦٦])في الإشارة إلى دستور الجمهورية الثالثة التي تم صياغته وإقراره في عام(١٨٧٥).

[٦٧])ستيفان بينون،المرجع السابق،ص٢١٣.

[٦٨])يقصد بها حصول جماعة أو كتلة ما من دعم الأكثرية،أو الحصول على صوت هذه الأكثرية.

[٦٩])نقلاً عن:ديفيد هيلد،نماذج الديمقراطية،ت:فاضل جتكر،ج١،المرجع السابق،ص١٦٥.

[٧٠])المرجع نفسه،ص١٦٩.

[٧١])روبرت أ.دال،عن الديمقراطية،ت:سعيد محمد الحسنية،ط١،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،بيروت،٢٠١٤،ص٦٩.

[٧٢])دومينيك شنابر،كريستيان باشولييه،المرجع السابق،ص٣٨.

[٧٣])في الإشارة إلى(جون آدامز ـــــ **John Adams**).

[٧٤])في هذا الصدد يمكن ذكر عدة حقائق تشير إلى الطابع والمحتوى الطبقي للمؤسسات نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية،ومنذ مرحلة التأسيس،ومنها ما يتحدث عنه(اليكسندر هاملتون ـــــ **Alexander Hamilton**)في أوراق الفيدرالية بخصوص الإنتقادات الموجهة إلى مجلس الشيوخ،حيث يكتب"إنّ الإنتقاد الثاني الموجه إلى مجلس الشيوخ هو أنّ هيئة الإتهام فيه تُساهم في تراكمات غير متناسبة للسلطة في هذه الهيئة،يميل إلى إعطاء الحكومة مظهراً أكثر أرستقراطية.إذ يلاحظ بأن يملك النواب(السينات)سلطات متزامنة مع

سلطة إتخاذ القرار في صياغة المعاهدات وتعيينات المكاتب". Clinton Rossiter ,The Federalist Papers, Penguin Group , New York ,Firs Printing , 2003,p.401.

[75]) David Graeber , p.196.

[٧٦])لاري إلويتز،نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية،ت:جابر سعيد عوض،ط١،الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية،القاهرة،١٩٩٦،ص٢١.

[77]) Andrew Clapham, p. 10.

[78]) Ibid.

[79]) Clinton Rossiter , p.528.

[٨٠])روبرت أ.دال،عن الديمقراطية،المرجع السابق،ص٨٢.

[٨١])ذلك مع العلم بأن حجتهم الرئيسة في ذلك،تكمن في"أنه فقط الرجال أصحاب المُلكية يجب أن يفسح لهم بالتصويت وأن يشغلوا المناصب لأنهم وحدهم مستقلون بشكل كافي،ولذلك فإنهم غير مقيدين بمصالحهم الذاتية،وهذا يجعلهم أن يفكروا في الأشياء العامة". David Graeber , p.196.

[٨٢])روبرت أ.دال،عن الديمقراطية،المرجع السابق،ص٨٢.

[٨٣])دومينيك شنابر،كريستيان باشولييه،المرجع السابق،ص١٨٠.

[٨٤])يجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أنه"لم يستقر نظام الحكم الديمقراطي في فرنسا إلى حد ما إلا بعد إنتهاء الصراعات الكبرى بعد الحرب(١٩٤٤ـــــ١٩٤٧).وأخيراً(في ١٩٤٥)حصلت النساء على حق الإنتخاب وشَغْل مناصب منتخبة في فرنسا".تشارلز تيللي،الديمقراطية،ت:محمد فاضل طبّاخ،ط١،المنظمة العربية للترجمة،بيروت،٢٠١٠،ص٦٧.

[٨٥]) دومينيك شنابر،كريستيان باشولييه،المرجع السابق،ص١٨٣.

[٨٦])في الإشارة إلى حركة الإصلاح(أوالميثاقية ـــ Chartism)،التي كانت تدعو إلى"الإصلاح الإقتصادي والسياسي،ظهرت في بريطانيا عام(١٨٣٢)،ومن مطالبها الرئيسة(الإنتخاب العام،والبرلمان السنوي،والإقتراع السري، والتعويض البرلماني، وتقسيم البلاد إلى دوائر إنتخابية متساوية،وإلغاء ضريبة الترشيح المعروضة على النواب)".بارينجتون مور،الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية،ت:احمد محمود،ط١،المنظمة العربية للترجمة،بيروت،٢٠٠٨،الهامش،ص٦١.

[٨٧])ماجد موريس إبراهيم،سيكولوجية الديمقراطية،الهيئة العامة المصرية للكتاب،القاهرة،٢٠١٦،ص٦٧.

[٨٨])بهذا الخصوص نشير إلى ما يكتبه(تشارلز تيللي)في أنه"خلال نصف القرن،من١٩٠٠إلى ١٩٥٠،أعاد التوسع في حق الإنتخاب ـــ خاصة النساء ـــ عدداً من الديمقراطيات القديمة،بما فيها الولايات المتحدة وكندا إلى القائمة".تشارلز تيللي، المرجع السابق،ص٨١.

[٨٩])برتراند بادي،غي هيرمت،السياسة المقارنة،ت:د.عز الدين الخطابي،ط١،المنظمة العربية للترجمة،بيروت،٢٠١٣،ص ص٢٧١،٢٧٢.

[٩٠])وأبرز دليل على ذلك هو حدوث الحركة الجارتية التي تمخضت عنها"في ١٨٣٢ صدر(قانون الإصلاح ـــ Reform Act) وبموجبه منح حق التصويت لعدة فئات منها الكتبة،ومن يستأجرون منزلاً إيجاره يزيد عن ٥٠ جنيهاً في السنة،وكل مالكي المنازل في القرى والمدن مع وضع قوانين خاصة لإسكتلندا وإيرلندا".بارينجتون مور،المرجع نفسه.

[٩١])آلان تورين،المرجع السابق،ص٥٨.

[٩٢])غوستاف لوبون،روح السياسة،ت:عادل زعيتر،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،القاهرة،٢٠١٢،ص٦١.

[٩٣]) غيوم سيبرتان ـــ بلان،المرجع السابق،ص٥٤.

[٩٤])المرجع نفسه.

[٩٥])تشارلز تيللي،الحركات الاجتماعية ١٧٦٨ـــــ٢٠٠٤،ت:ربيع وهبة،ط١،المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة،٢٠٠٥،ص١٠١.

[٩٦])يقصد(تشارلز تيللي)بمفهوم الحركة الاجتماعية بتلك الحركات التي لها"طريقة متميزة في تتبع السياسات العامة،بدأت تتشكل في البلدان الغربية أواخر القرن الثامن عشر،ونالت إعترافاً على مستوى واسع في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية أوائل القرن التاسع عشر،...،وأصبحت تدعى حركة إجتماعية.هذا المركب السياسي جمع بين ثلاثة عناصر:١)حملات من المطالب الجماعية على السلطات المستهدفة.٢)عدد من تحركات رفع المطالب تشمل الجمعيات ذات الأغراض الخاصة، واللقاءات العامة، وبيانات إعلامية ومظاهرات،٣) تمثيل عام لصفات الجدارة والوحدة والزخم العددي والإلتزام فيما يتعلق بالقضية".المرجع نفسه،ص٤٤.

[٩٧])[٩٧])تشارلز تيللي،الحركات الاجتماعية ١٧٦٨ـــــ٢٠٠٤، المرجع السابق،ص١٠٣.

[٩٨])غوستاف لوبون،المرجع السابق،ص٦٢.

[٩٩])يقصد بذلك الحركة المعروفة بالثورة البيوريتانية(أو مايطلق عليها أيضاً بالحرب الأهلية)،فقد"اطلق على تلك الثورة بالثورة البيوريتانية لأن أعضاء الجماعة الدينية؛البيوريتانية؛أو؛التطهرية؛،كانوا العنصر الغالب بين معارضي المَلِك،وقد كانت هناك مبالغة في التشديد على

تغليب العنصر الديني على حساب القضايا الدستورية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية البارزة،وكانت قد إندلعت في عام ١٦٤١ وقادها؛أوليفر كروموبل؛وتمت فيها إعدام المَلِك؛ تشالرلز الأول؛" بارينجتون مور،المرجع السابق،ص٤١.

[١٠٠])يقصد بذلك"إنحلال الطبقة الفلاحية في إنجلترة على أثر ظهور حركة التسييج والصناعة،فلم يعَد بالنسبة للفلاح المجرد من الأرض على إثر هاتين العمليتين،يهمه إجتذاب المدن والمصانع أو الطرد من عالمه الريفي"المرجع نفسه،ص٥٦.

[١٠١])المرجع نفسه،ص٥٦.

[١٠٢])في الإشارة إلى الطبقة الفلاحية.

[١٠٣])يقصد بالسياجات تلك الحركة التي تمت فيها تسيّيج الأراضي الزراعية ليتحول إلى"مُراعي الأغنام لكبار مُلاك الأراضي، فقد كانت في المقام الأول شكلاً من أشكال الإستيلاء التدريجي على أراضي البور،والأراضي المُشاع،وفي كثير من الأحيان على حقول الجيران،بما في ذلك الأراضي المُلاك الذين لا يحتفظون بمراقبين أشداء للدفاع عن حقوقهم".بارينجتون مور، المرجع السابق،ص ص٣٥،٣٦.

[١٠٤]) بارينجتون مور،المرجع السابق،ص٥٥.

[١٠٥])تشارلز تيللي،الحركات الاجتماعية ١٧٦٨ـــــ٢٠٠٤،المرجع السابق،ص٨١.

[١٠٦]) بارينجتون مور،المرجع السابق،ص٥٩.

[١٠٧]) آلان تورين،المرجع السابق،ص٨١.

[١٠٨])تشارلز تيللي،الحركات الاجتماعية ١٧٦٨ـــــ٢٠٠٤،المرجع السابق،ص٤٠.

[١٠٩])المرجع نفسه،ص ص٨٢،٨٣.

[١١٠])في الإشارة إلى الحقبة التي تلت الثورات الديمقراطية في كل من(فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا).

[111]) Christian W.Haerpfer ,Patrick Bernhagen ,Christian Welzel ,..et ,Democratization ,p.45.